وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتان:

* بوزقزة كريمة
* بركان كريمة

تحت إشراف الأستاذة:

*لصاق حيزية

لجنة المناقشة:

أ-أوكيل حميدة.....رئيسا.

أ-لصاق حيزية.....مقررا.

أ-ساعو باية.....ماقشا.

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر و تقدير

قال الله تعالا: يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

(المجادلة 11).

الشكر الجزيل و الحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام

هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة: "لصاق حيزية" على

تفضلها بالإشراف على هذا البحث، و نصائحها و توجيهاتها القيمة، و تعليماتها

المنهجية التي لم تبخل علينا بها طوال فترة انجاز هذا البحث التي سمحت لنا

بالعمل و السير على النهج السليم.

والى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في سبيل انجاز هذا البحث.

" و الله في عون العبد ماداام العبد في عون أخيه"

الفـهـــــــرس

مقدمـــة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل 02

المبحث الأول **ماهية التنمية الاقتصادية** 03

المطلب الأول مفهوم التنمية الاقتصادية 03

المطلب الثاني أهمية التنمية الاقتصادية 07

المطلب الثالث أهداف التنمية الاقتصادية 08

المبحث الثاني **نظريات التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها** 09

المطلب الأول نظريات التنمية الاقتصادية 10

المطلب الثاني مستلزمات التنمية الاقتصادية 13

المطلب الثالث مؤشرات التنمية الاقتصادية 13

المطلب الرابع استراتيجيات التنمية الاقتصادية 16

المبحث الثالث **سياسات التنمية الاقتصادية و عقباتها** 19

المطلب الأول تخطيط التنمية الاقتصادية 19

المطلب الثاني سياسات التنمية الاقتصادية 20

المطلب الثالث عقبات التنمية الاقتصادية 22

خلاصة الفصل 24

الفصل الثاني: الإطار النظري التنمية المستدامة

تمهيد الفصل 26

المبحث الأول **ماهية التنمية المستدامة** 27

المطلب الأول مفهوم التنمية الاقتصادية 27

المطلب الثاني أهداف التنمية الاقتصادية 28

المطلب الثالث مبادئ التنمية الاقتصادية 29

المبحث الثاني أبعاد التنمية المستدامة 30

المطلب الأول الأبعاد الاجتماعية 30

المطلب الثاني الأبعاد البشرية 32

المطلب الثالث الأبعاد البيئية 34

المطلب الرابع الأبعاد التكنولوجية 36

المبحث الثالث	مؤشرات التنمية المستدامة و قياسها	39
المطلب الأول	مؤشرات التنمية المستدامة	39
المطلب الثاني	قياس التنمية المستدامة	43
المبحث الرابع	**شروط تحقيق التنمية المستدامة والجهود المبذولة**	44
المطلب الأول	الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة	44
المطلب الثاني	الجهود العربية لتحقيق التنمية المستدامة	45
المطلب الثالث	الجهود الجزائرية في مجال التنمية المستدامة	45
خلاصة الفصل		47
	الفصل الثالث: واقع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد الفصل		49
المبحث الأول	**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.**	50
المطلب الأول	الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 إلى 2001	50
المطلب الثاني	السياسة الاقتصادية، تمييز الأنواع ،و تحديد الأهداف	52
المطلب الثالث	إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي	55
المبحث الثاني	**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**	61
المطلب الأول	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	61
المطلب الثاني	الأثر المتوقع من برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل و البطالة	67
المطلب الثالث	تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل	70
المطلب الرابع	أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر	74
المبحث الثالث	**البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)**	76
المطلب الأول	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009	76
المطلب الثاني	أثر برنامج دعم النمو 2005-2009 على مستوى التشغيل و البطالة	79
المطلب الثالث	تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل	82
المطلب الرابع	أثر برنامج دعم النمو على التنمية في الجزائر	83
المبحث الرابع	**البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014**	85
المطلب الأول	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	85
المطلب الثاني	الآثار المتوقعة من البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل و البطالة	87
المطلب الثالث	تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة	91

خلاصة الفصل 93
الخاتمــة العامة 95
قـائمــة المراجــع 99

فهرس الجداول و الأشكال

فهـــــــرس الجـــــــداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	مؤشرات التنمية المستدامة المطورة من طرف الأمم المتحدة	40
02	جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة	46
03	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة 1998-2001 (بالنسبة المؤوية)	52
04	عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	58
05	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حسب طبيعة المشروع ومجال التدخل	59
06	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	66
07	مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات	68
08	توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية	70
09	مناصب الشغل الحديثة من برامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003	72
10	تطور معدل نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2001-2004	74
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004	77
12	نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو 2005-2009	82
13	مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة 2005/2005	83
14	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009	85
15	تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو خلال الفترة 2005-2009	87
16	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	91
17	البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة لمختلف القطاعات	92
18	نسب التشغيل و البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي 2010-2014	94

فـــــهرس الأشكـــــــال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف التنمية المستدامة	29
02	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	54

مـــقدمـــة

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل مطلقاتها للتنمية و التخطيط ذات إطار شمولي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معا، حيث اعتمدت الجزائر على النفط الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي في جلب العملة الصعبة التي تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى، ولكن مع تراجع أسعار النفط مطلع الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدل التضخم.

وما يلاحظ أيضا أن هيكلها الاقتصادي غير مرن كما أنها تتميز بانخفاض معدلات النمو و ارتفاع عدد السكان وانخفاض المستوى المعيشي، لذا وجب عليها وضع إستراتيجية التنمية تتسم بالشمولية أي أنها تمس كل القطاعات لكن افتقارها للمواد اللازمة لتكوين رأس المال الضروري للاستثمار جعل معظمها يلجأ إلى استرداده من الخارج للخروج من هذا المأزق و تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

و أمام هذا الوضع بات لزاما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة و التخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برامج إصلاحات، وبعد مرور سنوات من تطبيقها و بالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الكلية فإنه لم يستجوب لطموحات الجزائريين و المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة و لهذا لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وذلك من خلال تخصيص مبادرات و حوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وغيرها. حيث تجسدت هذه البرامج في برنامج استثماري لإنعاش الاقتصاد 2001-2004، و برنامج دعم النمو 2005-2009، و البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

إشكالية الدراسة:

و على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى حققت برامج الإنعاش الاقتصادي تنمية مستدامة في الجزائر؟**

و للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي أهم الأسس و المبادئ لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
2- ما هو المقصود بالتنمية المستدامة؟ و فيما تتمثل أبعادها؟
3- ما هو واقع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟ و ما هي أفاقه؟

فرضيات البحث:

1- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تغيير جذري لهيكل النشاط الاقتصادي إذ تؤدي إلى زيادة معدلات النمو من خلال جملة من الإجراءات المؤدية إلى زيادة معدلات الدخل.
2- التنمية المستدامة مفهوم يربط بين الأجيال الحالية و الأجيال القادمة في التمتع بالموارد، و ترتكز على البعد الاقتصادي و البعد البيئي.
3- حقق الإنعاش الاقتصادي جملة من الانجازات في المجال الاقتصادي و الاجتماعي غير أنها لا تتلاءم و حجم الأموال المضخة لأجلها.

أهمية البحث:

- التعرف بالتنمية الاقتصادية و المستدامة بالجزائر
- ربط التنمية الاقتصادية بالإنعاش الاقتصادي
- معرفة مدى مساهمة الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

دوافع اختيار البحث: نحاول في دراستنا إلى الوصول لمجموعة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي:

- مدى أهمية موضوع الإنعاش الاقتصادي و خاصة في تحقيق التنمية المستدامة.
- مدى أهمية التنمية المستدامة و الاقتصادية بالنسبة للدول النامية و منها الجزائر.

أهداف البحث:

- محاولة إظهار دور الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنمية و ذلك من خلال معرفة العلاقة الموجودة بينهما.
- تقييم مناهج الإنعاش في الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي ووضع استراتيجيات مناسبة لها.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت جانب من هذا الموضوع والتي نذكر منها ما يلي:

الدراسة 01: دراسة الباحث زيروني مصطفى أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر لسنة 2000 تحت عنوان النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية، حالة اقتصاديات جنوب شرق آسيا، حيث تطرق الباحث الى دراسة حالة جنوب شرق اسيا في مجال التنمية.

الدراسة 02:دراسة للباحثة لصاق حيزية رسالة ماجستير من جامعة الجزائر للسنة 2008/2007 تحت عنوان أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة، حيث تطرقت الباحثة إلى دراسة التنمية الاقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة بشكل عام و في الجزائر ، و أثر استغلال الموارد الطاقوية الاحفورية المستنفذة و الملوثة للبيئة في الجزائر على التنمية، و كيفية استغلال الموارد الطاقوية و أثرها على التنمية المستدامة.

الدراسة 03:دراسة الباحثة ساعو باية رسالة ماجستير من جامعة الجزائر للسنة 2009/2008 تحت عنوان الإنعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع و أفاق، حيث تطرقت الباحثة أيضا إلى برامج الإنعاش الاقتصادي وواقعها في الجزائر.

اما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة بحيث انها تناولت اثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر و كيف ساهمت هذه البرامج في رفع معدلات العمالة و خفض معدلات البطالة بالإضافة إلى أثرها على معدلات الناتج الوطني الحقيقي.

حدود الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر فقد حددنا دراستنا هذه من خلال دراسة اثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 و المقسمة إلى ثلاث برامج:

برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009

البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ عام 1945، لذلك عزت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحضى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة.

وحتى نلم بهذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

تضمن المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية وهو مقسم إلى ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني فيتناول نظريات التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها و يحتوي على أربع مطالب، وأخيرا المبحث الثالث يتضمن سياسات التنمية الاقتصادية و عقباتها وهو مقسم إلى ثلاث مطالب.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

ظهرت مشكلة التخلف بشكل واضح منذ الحرب العالمية الثانية وعلى كافة المستويات الدولية و الاقتصادية و السياسية لهذا نال موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، و أصبح علاج الوضع المؤلم الذي يعيش فيه ما يقارب ثلاث أرباع سكان العالم من المشكلات الأساسية للإنسان الحديث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

الكثير من الباحثين و الأكاديميين و المتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات و أخطاء حول هذين المفهومين نظرا للتقارب اللغوي بينهما. سوف نحاول من خلال هذا المطلب توضيح الفرق بينهما.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية ومنها مايلي:

1- التنمية الاقتصادية هي تقدم عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1].

2- وقد عرف الدكتور إبراهيم العيسوي التنمية،" تمثل تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدول وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون في شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.[2]

3- وتعرف أيضا بأنها "تغير هيكل النشاط الاقتصادي في البلد يؤدي الى زيادة معدل نمو الدخل او الناتج القومي الحقيقي".[3]

4- و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة انطلاق نحو النمو الذاتي.[4]

1- مُحَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1988، ص 15.

2- ابراهيم مشورب، **التخلف و التنمية**، دار المنهل، الطبعة الأولى،لبنان، 2002، ص 164.

3- عبد الرحمان بيري، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 403.

4- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و أثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة تخص الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 24.

و على هذا الأساس يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان.

و تحتوي التنمية الاقتصادية مجموعة من الخصائص أهمها:[1]

- الشمولية: فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي في فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التحقيق من ظاهرة الفقر) فقد لوحظ في فترة الخمسينات و الستينات من القرن الماضي انه بالرغم من أن الكثير من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل للطبقة الفقيرة فيها كان في تناقص مستمر، وهذا يعني انه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي في هذه الدول إلا أن حالة الطبقة الضعيفة تزداد تدهورا، ولقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو بالنسبة للطبقة العريضة من السكان والذي أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسين في توزيع الدخل للطبقة الضعيفة.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وهنا يمكن سرد البعض منها:

1- المقصود بالنمو انه نمو طاقة الاقتصاد القومي على الإنتاج، أو بعبارة أخرى انه يتعلق بالطاقة الإنتاجية في المجتمع، بالتغيرات في العرض الكلي، لا بالتغيرات في الطلب الكلي و النمو بهذه المثابة على جانب كبير من الأهمية، إذ ما أخذنا في الاعتبار أن لطلب على النمو طلب متعدد الأغراض.[2]

2- ومن ناحية أخرى فإن النمو يظهر بالبساطة التي يتم تطويرها ضمن الاستعمال العادي الذي يسود المعني، و يجعلنا ننسى أن النمو هو مفهوم أساسي للتحليل الاقتصادي الذي يتطلب مجهودا تصوريا و تصنيفيا، فعلى

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار النشر و التوزيع، مصر، 2003، ص ص 17-18.

2- ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع وأفاق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 36.

سبيل المثال تستعمل عبارة النمو إما لتعيين التطور الاقتصادي لبلد معين و إما تطور مؤسسة أو قطاع، وإما تطور الإنتاج، حتى وان لم يعرف هذا التطور ارتفاعا أو تزايدا.[1]

3- فالنمو الاقتصادي هو "عبارة عن زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان".[2]

فالتعريف الأول هو الأقرب للواقع لأنه يقيس معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، أما الثاني فيشير إلى متوسط النمو الحقيقي في دولة ما، و الواقع أن بعض الدول حققت معدلات نمو مرتفعة، إلا أن التعداد الهائل لسكان فيها قلل من معدل الدخل الفردي.

ومما سبق يمكن القول بالرغم من تعدد تعاريف الكتاب لمفهوم النمو الاقتصادي إلا أنها تنصب في مفهوم واحد، وبالتالي يقتصر هذا المفهوم على "حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي، وفي متوسط نصيب الفرد منه، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، و حدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر.[3]

وعليه فإن النمو الاقتصادي يتمثل في:[4]

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثالثا:الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي:

لم يفرق الاقتصاديون بين مفهومي"النمو الاقتصادي و التنمية" فقد استخدم البعض هذين المصطلحين إضافة إلى مصطلح "التغير طويل المدى" بمعنى واحد وعلم أنها مترادفات.[5]

1- نفس المرجع السابق، ص 36.

2- محمود الوادي و آخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار البازوري العلمية، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007، ص 331.

3- مُحَمَّد يونس و آخرون، **مبادئ في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 302.

4- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية و تطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2002، ص 62.

5- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

واستخدم مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الدلالة على أي منهما، فقد كان السائد حتى الستينات من القرن الماضي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، إلا أن التجارب التي مرت بها شعوب البلدان النامية، نيلها الاستقلال السياسي في الخمسينات و الستينات أبرزت عدم صحة ذلك المفهوم الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي، فقد حدد منظور التنمية من منظمات الأمم المتحدة نسبة نمو 6% كهدف يجب أن تسعى إليه الدول النامية من اجل تحقيق التنمية.[1]

ابسط تعريف يمكن أن يقدم للنمو الاقتصادي هو توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع و الخدمات التي يرغب فيها سكانها، والذي ينطوي على عملية توسيع العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية كما ينطوي على تحسينها.[2]

أما التنمية الاقتصادية فتتميز بالتحولات التي تحدث على المدى البعيد في البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة[3]، فجوهر التنمية الاقتصادية يكمن في التركيب الصحيح للعوامل الملائمة لنسب العوامل المتاحة في منطقة معينة[4]. وبالمعنى الأدق فان التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية السياسية الاجتماعية و التنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة/ و توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، كما تعني الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل، و يقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية و التعليمية...الخ.[5]

و يشير البعض إلى أن كلا المصطلحين (النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية) يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، و يميل البعض إلى استخدام النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم و الأصوب و الذي نتفق معه هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، و يمكن تحديد أوجه الاختلاف بينهما في أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن، فالنمو يحدث

1- منير الحمش ، **الإصلاح الاقتصادي**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2003، ص 250.

2- عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها لمعاصرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2002، ص 41.

3- حسين إبراهيم عبيد، **دراسات في التنمية و التخطيط**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 106.

4- ضياء مجيد الموسوي، **الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 99.

5- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 473.

في الغالب عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم و النمو.

فهناك من يفرق بين مصطلحي النمو و التنمية على أساس معيار ارتفاع الدخل القومي، فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع و الخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية فتشكل أكثر من ذلك حيث أنها تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

و هناك من يميز بين النمو و التنمية استنادا إلى معيار الطابع العام لإدارة الاقتصاد القومي، ووفقا لهذا المعيار يصف النمو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العضوية بينما تصف التنمية حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة، و استطرادا لذلك تتحدد اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها موضوعا للنمو بينما تتحدد اقتصاديات البلدان النامية باعتبارها محلا للتنمية.[1]

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية و الدول المتقدمة و بالتالي فهي ضرورية بالنسبة للدول النامية للتقليل من حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية مع الدول المتقدمة و التي لا تزال متأزمة و متأصلة و متوازنة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، ولهذا سوف نحاول في هذا المطلب التعرف على أهمية التنمية الاقتصادية.

أولا: وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة: إن التنمية الاقتصادية تضمن التقدم المادي الكبير و التحسن في مستويات المعيشة بوجه عام، وحدوث تقدم تكنولوجي يصاحبه استحداث المعدات بالإضافة إلى تخصص و تقسيم العمل وما يصاحبه من إتاحة الفرصة أمام الجميع لاختيار وفقا لما يتفق مع الموهبة و الإمكانات[2]، و هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة:

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

1- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:[1]

- التبعية الاقتصادية للخارج.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي و الزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة بأنواعها خاصة المقنعة منها.
- انخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

2- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:** وتتمثل في:[2]

- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية.
- انخفاض مستوى التعليم و ارتفاع مستوى الأمية.

ثانيا: التنمية أداة للاستقلال المالي: إن حصول البلدان المتخلفة على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على التبعية، خاصة إذا باشرت في التخلص من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة فيها، بهدف الوصول إلى مستويات من المعيشة تقارب تلك التي تسود في البلاد المتقدمة من العالم[3]، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع هذه الدول، الأمر الذي يعمق روابط تبعية الدول المتخلفة، ومن اجل التخلص من هذه التبعية، لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و هذا بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا و كاملا.[4]

1- وليد الجيوشي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 8.

2- محمد محفوظ، **العولمة و تحولات العالم**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، دون بلد نشر، 2003، ص 101.

3- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مفهومها نظرياتها و سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص 14-15

4- زيروني مصطفى، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية- حالة اقتصاديات جنوب شرق أسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 14.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها و إنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى.

و أيضا أهداف التنمية الاقتصادية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق الأهداف الرئيسية[1]، والى ظروف الدولة و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية، ويمكن حصر أهم الأهداف في النقاط التالية:[2]

- استمرار تطور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي بشكل عام تنمية وسائل الإنتاج والقوى العاملة.
- كون التنمية إنسانية الهدف، تسعى إلى إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق أماله فهي تعمل على الاستمرار في زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد والتي لا تحقق إلا برفع مستواهم المادي و المعيشي وذلك بزيادة معدل نمو الدخل الوطني و زيادة نصيب الفرد منه بصفة دائمة.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي و استقراره، فالاستقلال السياسي لأية دولة يعتبر شكليا دون الحصول على الاستقلال الاقتصادي، الذي يمكن من القضاء على التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية ومالها من تأثيرات على استقرار اقتصاديات الدول المتخلفة.
- إيجاد علاقات إنتاج جديدة تتفق و التغيير الحاصل في قوى الإنتاج، مثل القضاء على الاستغلال المفرط لليد العاملة، وحرمان الإنسان من ثمار التنمية و الإنتاج.
- العمل على تصحيح الانحرافات الهيكلية الموجودة في مجال الإنتاج و الاستهلاك و التصدير، وتثبيت القيم والعلاقات و المثل و الأهداف الجماعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل الوطني، وتمكين كل فرد من حقه في العيش الكريم.
- استثمار الموارد الطبيعية والمالية و البشرية على أكمل وجه، وكذا الاستثمار الثقافي و العلمي و التكنولوجي.

1- وداد احمد كيكسو، **العولمة و التنمية الاقتصادية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص ص 108-109.

2- لصاق حيزية، اثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 6.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها.

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل لها أبعاد مختلفة حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية و المؤسسية و الاجتماعية و الإدارية، و أنها عملية شاملة حيث لا تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إدارية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها و تطبقها الدولة، ولأجل هذا سوف نتناول في هذا المبحث مختلف نظريات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مستلزماتها، مقاييسها و استراتيجياتها.

المطلب الأول:نظريات التنمية الاقتصادية.

عمل الكثير من الباحثين الاقتصاديين على وضع و تطوير نظريات تخدم الاقتصاد، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه النظريات:

أولا: نظرية الدفعة القوية:

صاحب هذه النظرية "روزنتشين رودان" الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، و في مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق و لهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظره لن يكون له تأثير في توسيع السوق و كسر الحواجز و القيود و كسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للقاصد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، هذا يعني حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، والتي تقدر بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم ترفع تدريجيا.[1]

ثانيا: نظرية النمو المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "نيركس"، حيث ركز على ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن توسيعه لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.[2]

1- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 88-90.

2- جمال حلاوة، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 43.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبيرت هير شمان" وان كان قد سبقه إلى هذه الفكرة "فرنسوا بيرو" في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو، والتي تمثلت في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وان تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد.

يؤكد "هيرشمان" بان تركيز الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية، سيؤدي إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو ومن ثم إلى تحقيق التنمية على مستوى كافة القطاعات.[1]

رابعا: نظرية الأقطاب(مراكز النمو):

كان الفرنسي "فرنسوا بيرو" وهو السابق في شرح أفكار ما يسمى بنظرية أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد و طورها "هيرشمان"كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، و بخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج و آثار ايجابية.

خامسا: نظرية التغيير الهيكلي و أنماط التنمية.

تركز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة، وهناك نموذجان لهذه النظرية هما:[2]

- **نموذج لويس:** إن نموذج "لويس" في التنمية الاقتصادية يبين كيفية حدوث التغير الهيكلي الى اقتصاد نامي حيث يلعب فيه الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية.
- **نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية:** إن تحليل أنماط التنمية و التغيرات الهيكلية التي تصاحبها يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي والصناعي خلال الزمن.

1- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 182-184.

سادسا: نظرية مراحل النمو:

يدعي "ريستو" انه ممكن منطقيا و عمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية و تصنف المجتمعات طبقا لتلك المراحل، و هناك خمسة مراحل و هي:[1]

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتضمن مجتمعات قديمة و تتصف بوجود سقف معين على إنتاجها يفرضه مستوى العلم و المعرفة.

2- **مرحلة ما قبل الانطلاق:** و تمثل الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا، و هذه المرحلة قصيرة و يرتفع الاستثمار عن 10% من الدخل القومي.

3- **مرحلة الانطلاق:** و تمثل الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا و هذه المرحلة قصيرة ويرتفع الاستثمار عن 10% من الدخل.

4- **مرحلة النضوج:** وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى الموارد الاقتصادية و يحقق النمو المستدام.

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتميز بالاستخدام الواسع لمركبات السلع الاستهلاكية المعمرة و التحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك و الرفاهية.

سابعا: نظرية التبعية:

ظهرت في أمريكا اللاتينية و فرنسا، و تنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية و المؤسساتية و الاقتصادية محليا و دوليا، وإنها أسيرة التبعية و علاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية.[2]

1- جمال حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 100- 103.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية و هي:[1]

أولا: تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

ثانيا:الموارد البشرية: تعني الموارد البشرية القدرات و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، و تلعب الموارد البشرية دورا هاما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فانه هو الذي يرسم و ينفذ عملية التنمية، وان ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

ثالثا:التقدم التكنولوجي: و تعني معرفة قيام الإنتاج، و تستند على المعرفة العلمية و بعبارة أوسع فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة بالنسبة للمجتمع.

المطلب الثالث:مؤشرات التنمية الاقتصادية:

يعرف المؤشر على انه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة[2]، وبصورة عامة يمكن أن نميز بين ثلاث مؤشرات أساسية:

أولا: المؤشرات الاقتصادية: وتظم مؤشرات الدخل و المؤشرات الهيكلية.

1- مؤشرات الدخل: تتمثل فيما يلي:[3]

***الناتج القومي الإجمالي:** التنمية تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ويأخذ على هذا المقياس انه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.

1- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر، ص ص 199-201.

2- عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، **التنمية المستديمة**، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 252.

3- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، لبنان، 1972، ص 33.

***متوسط دخل الفرد:** يتطلب استخدامه اختيار متوسط الدخل الفردي يعتبر حدا فاصلا بين التخلف و التقدم، فالدول التي تتمتع بمتوسط الدخل الفردي أعلى من هذا الحد تعتبر دولا متقدمة وما دونه تعتبر دولا متخلفة.

2- **المؤشرات الهيكلية:** وهو إحداث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي، ما اثر على هيكل الصادرات و الواردات ومن هنا فان أهم المؤشرات التي تستخدم هي:[1]

_ الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج الإجمالي.

_ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

_ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة دليل على أنها حققت تغيرات ايجابية في بنيانه الاقتصادي و هيكل الإنتاج بها، والعكس.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم و سوف نتناول أهم هذه المؤشرات في الجوانب التالية:

1- **معايير صحية:** من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:[2]

- **عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان:** (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة- معدل الوفيات من الأطفال الرضع "اقل من سنة") فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية، وعدم كفاية الغذاء و سوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.

- **معدل توقع الحياة عند الميلاد:** أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دلّ ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، و كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

2- **معايير تعليمية:** من بين المعايير التي تستخدم للتعرف على المستوى التعليمي و الثقافي ما يلي:

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

1- إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2006, ص 42.

2- محمّد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

3- **معايير التغذية:** لعل من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها، إن متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية إلى متوسط المفرزات الضرورية للفرد.

4- **معايير نوعية الحياة المادية:** وهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، و لذا فهو أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية سالفة الذكر، ويتكون هذا المعيار من ثلاث مؤشرات فرعية و هي:[1]

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
- معدل الوفيات عند الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
- معرفة القراءة و الكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

- يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة لها.
- يتم إعطاء رتب تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.

5- **مؤشر التنمية البشرية:** وهو مقياس حديث نسبيا لجا إليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990، و يتكون هذا المقياس من ثلاثة معايير جزئية هي:[2]

- مقياس العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، و يتكون بدوره من معيارين جزئيين و هما معرفة القراءة و الكتابة بوزن نسبي (3/2) و متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (3/1).
- معيار متوسط الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

1- مُحَّد صفوت قابل، **نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص ص 253-254.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

المطلب الرابع: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية:

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية و منها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا و رائدا للتنمية الاقتصادية، و هناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة و الصناعة مع كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة.

وتتمثل هذه الإستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية فيما يلي:

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، و التنمية الصناعية بشكل خاص، و تمكن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:[1]

- توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاستراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية، و ذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دور أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو موافق لعملية التنمية الاقتصادية لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع.[2]

1- الاقذاحي هشام محمود، المعالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مؤسسات شباب الجامعة، دون بلد نشر، 2009، ص 187.
2- حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الطبعة الثانية، الأردن، دون سنة نشر، ص ص 169-170.

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية و إنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق لها باعتبار انه يحرض على تطوير العديد من القطاعات و يحقق العديد من المنافع من بينها:[1]

1- تصنيع المواد الأولية الزراعية:

إن القطاع الصناعي يعتمد في العديد من الصناعات على المواد الأولية الزراعية و خاصة الصناعات الغذائية، ومن هنا فإن الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي و تأمين الأسواق له.

2- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي:

يقوم القطاع الصناعي بإنتاج العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات إنتاج في الزراعة مثل: الأسمدة الكيماوية و المبيدات و لهذا فان توسع و تطور الصناعة في أي بلد من شأنه أن يعمل على تطوير و دفع التنمية إلى الأمام.

3- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات:

إن تنمية النشاط الإنتاجي الصناعي يلعب دور هاما في مجال تثقيف و تدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يفتح آفاقا واسعة لخلق خبرات و مهارات جديدة و يشجع روح النظام و الدقة.

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و الصناعية:

التنمية الاقتصادية تحتاج آلة تطوير الاثنين معا، لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، و كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطوير في الزراعة و لهذا يستدعي إتباع إستراتيجية لربط بين الزراعة و الصناعة لتأمين نجاح الاثنين معا، و تحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

رابعا: إستراتيجية الحاجات الأساسية:[3]

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء و ملبس و سكن و تعليم و خدمات صحية...الخ، و قد ظهرت في السبعينات و أيدها البنك الدولي و حجة هذه الإستراتيجية هي توفير مثل هذه السلع و

1- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

2- صبيحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر، ص 79.

3- حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 190.

الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل و الإنتاجية للفقراء.

ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية و التي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخماسية في عام 1974 وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف هي:

- رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و في المدن، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و الماء الصحي.
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

خامسا: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:[1]

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم، وذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرتها منذ عام 1990.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية مفهوم بأنه يمثل العملية التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس، و هذه الخيارات تشمل ما يلي:

- العيش حياة طويلة و صحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على المواد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب، و للتنمية البشرية جانبان:

الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة و المعرفة و المهارات.

الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ و لأغراض الإنتاج و النشاط في مجال الثقافة و المجتمع و السياسة.

1- الاقذاحي هشام محمود، مرجع سبق ذكره، ص 190.

سادسا: إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، وهناك جملة من الشروط اللازمة لانجاز التنمية المستقلة و هي:[1]

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود.
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.
- أهمية توفر الحجم الكبير و الإمكانات الواسعة.
- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة و طبيعة العلاقات التي تربطها بها.
- العمل على تحقيق اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.
- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من اجل إشباع الحاجات الأساسية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل، و تغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم و متطلبات كل مراحله.

المبحث الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية و عقباتها:

تواجه الدول الكثير من العقبات لتحقيق التنمية الاقتصادية لهذا تلجأ إلى تطبيق العديد من السياسات للحد من هذه العقبات و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و سوف نتناول في هذا المبحث هذه العقبات و السياسات المتبعة للوصول إلى التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تخطيط التنمية الاقتصادية:

التخطيط الاقتصادي هو مجرد عملية تنظيمية يراد بها تنظيم الجهود التي ستبذل لتنمية الاقتصاد القومي، و هناك مجموعة من الأسس و المبادئ التي يقوم عليها نظام التخطيط بصفة عامة و التي تحكم تصرفات المخططين و أهم هذه المبادئ:[2]

1- نفس المرجع السابق، ص 190.

2- كمال بكري، مرجع سبق ذكره، ص 156.

1- **الاقتصاد:** أي الاقتصاد في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة تحت تصرف المجتمع و تجنب أي ضياع فيها.

2- **التوازن:** ونقصد به التوازن بين المواد المتاحة و الاستخدامات الممكنة التي تتفق مع الأهداف الاجتماعية.

3- **الترابط:** و نقصد به الترابط بين المشروعات المختلفة التي يتضمنها إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

4- **المرونة:**أي الابتعاد عن الصرامة و الجمود من رسم الخطط العامة، بحيث يمكن تغييرها في ضوء الظروف و الأحداث التي ستجسد.

5- **التركيز:** و نعني به تجميع كافة عمليات التخطيط و تركيزها في إدارة جامعة موحدة تمثل المجتمع في مجموعه.

و لوضع خطة اقتصادية شاملة لتنمية اقتصاد ما يجب المرور بمجموعة من المراحل و هي:[1]

أ- **المرحلة السابقة على وقع الخطة:** أي القيام بدراسات و أبحاث لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي لبيان تطور هذه النواحي وما يجب أن تكون عليه مستقبلا.

ب- **مرحلة إعداد الخطة و إقرارها:** وذلك بتحديد الأهداف الأساسية التي ترمي إليها الدولة من خلال التنمية الاقتصادية.

ت- **مرحلة تنفيذ الخطة و متابعتها:** تضطلع الوزارات المختلفة و المصالح الحكومية و المؤسسات العامة بتنفيذ مشروعات التنمية، و تحقيق أهدافها المختلفة.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

حاول المفكرون الاقتصاديون الوصول إلى انسب الطرف لبدأ عملية التنمية الاقتصادية و السير فيها فظهر ما يسمى بسياسات التنمية الاقتصادية و التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.[2]

أولا: السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية: يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على التغيرات النقدية مثل عرض النقد و أسعار الفائدة، و تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان و السيطرة على التضخم و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، و تعمل السياسة النقدية في الاتجاهات التالية:

- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.

1- نفس المرجع السابق، ص 160.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 223-225.

- تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود و العرض منها.
- توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب و توجيه الائتمان نحو المستخدمين.
- حلق و توسيع و تطوير المؤسسات التمويلية.
- إدارة الدين العام.

ثانيا: السياسة المالية و التنمية الاقتصادية:

السياسة المالية تعني كيفية استخدام الضرائب و الإنفاق الحكومي و الإقراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، و في البلدان النامية بدأت الحكومات تستخدم السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي و المحافظة على التوازن الداخلي، و توزيع الدخل، و ضبط الطلب على السلع و الخدمات.

ثالثا: السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية:

إن التجارة يمكن أن تكون حافزا للنمو الاقتصادي السريع، و قد ثبت هذا من خلال تجارب بلدان مثل ماليزيا و تيلاندا و البرازيل و الشيلي و تايوان و سنغافورة و كوريا الجنوبية، ذلك لأن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يمكن أن يوفر محفزا مهما للانتفاع الأكبر من الموارد الرأسمالية و البشرية العاطلة، كما أن عوائد الصرف الأجنبي المتنامية الناجمة عن الأداء الجيد للصادرات توفر الإمكانية التي تستطيع بواسطتها البلدان النامية من تنمية مواردها المادية و المالية.

و الخلاصة هي انه عندما تتوفر الفرص للانتفاع من التبادل فإن التجارة الخارجية يمكن أن توفر محفزا مهما للنمو الاقتصادي بموجب الخطوط العريضة للنظرية التقليدية للتجارة الخارجية.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية:

يمكن تقسيم عقبات التنمية الاقتصادية إلى عقبات اقتصادية، اجتماعية، عقبات الحكومة و العقبات الدولية وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه العقبات:

أولا: العقبات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:[1]

1- **الحلقة المفرغة للفقر:** يؤكد (nurkse) بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في الدول النامية و ذلك لان الإنتاجية في هذه الدول منخفضة و ذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات، و انخفاض مستوى الدخل.

2- **محدودية السوق:**إن العلاقة بين محدودية السوق و التخلف تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي للتنمية الاقتصادية، و إذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج.

3- **الازدواجية الاقتصادية:** تشير إلى التقسيمات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الوطني، و التي تعكس في فروقات المستوى التكنولوجي فيما بين القطاعات أو الأقاليم، و كذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، و كذلك في العادات و التقاليد الاجتماعية.

4- **قيد الصرف الأجنبي:** يؤكد العديد من الاقتصاديين بان قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة مما أدى إلى ظهور قيود الصرف.

5- **محدودية الموارد البشرية:** عدم كفاية الموارد البشرية ينعكس في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة، و كذلك انخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج.

ثانيا: العقبات الاجتماعية:[2]

إن منظومة القيم في المجتمع و هيكل ذلك المجتمع يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أو تشجع النمو الاقتصادي الحديث، و بذلك فان لهذه القيم اثر مباشر على التنمية و من العقبات الاجتماعية ما يلي:

1- نفس المرجع السابق، ص ص 152-153

2- نفس المرجع السابق، ص 154.

1- **التنظيم**: حيث أن الدول النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية.

2- **دوافع التنمية**: هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف.

ثالثا:عقبات الحكومة في طريق التنمية: و تتمثل فيما يلي:[1]

1- **الاستقرار السياسي:** يتعين على الحكومة إن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة.

2- **الاستقلال السياسي**:إن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلدان و في خلاف ذلك فان رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد، و بالتالي يكون عقبة في طريق التنمية.

3- **الدعم الحكومي للتنمية**: وذلك من خلال اتخاذ الحكومة القرارات و السياسات المطلوبة للتنمية.

رابعا: عوائق دولية في طريق التنمية:[2]

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية تتمثل في العوامل الخارجية، أكثر منها في العوامل الداخلية، إن هذه الأفكار قد تضمنت في نظرية التبعية الدولية في العلاقات الدولية غير المتكافئة التي نتجت عنها إضافة إلى سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان النامية، و لهذا فإن هذه الصناعات لم تتطور، كما أن التجارة الحرة قد قضت على الصناعات التقليدية و الحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان.

1- نفس المرجع السابق، ص 156.

2- نفس المرجع السابق، ص 159.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بدأ منذ ظهور الدول الحديثة العهد بالاستقلال، و عليه التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية تتطلب عدة مستلزمات لتحقيق الأهداف المسطرة، وان عملية التنمية واجهتها عدة صعوبات و عقبات منها سياسية و اجتماعية و اقتصادية، و أصبحت عملية التنمية الشغل الشاغل لكل البلدان النامية، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة على النطاق الدولي، حيث أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية، و تريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شانها أن تخرجها من كابوس التخلف، و بالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أن مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية و كيفية استخدامها برشادة و حسن تدبير.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد الفصل:

إن النهج التنموي المتبع قبل سنوات التسعينات قد أدى إلى تدهور البيئة و تدهور النظام البيئي، فمن جهة ساعدت التنمية المستدامة على تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال التطور في مختلف الميادين (الاقتصادي، الصحي، التعليمي، الثقافي، و التكنولوجي..)، إلا أن هذا النهج أدى إلى ظهور مشاكل كانت موضوع اهتمام على المستوى المحلي و دولي، ذلك لأنها لا تعرف حدود إقليمية، مما ينتج عنها ظهور مفهوم التنمية المستدامة، حيث تسعى دول العالم من خلالها إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة لديها دون الإضرار بالبيئة و بمستقبل الأجيال الأخرى، حيث فرضت نفسها في جدول الأعمال العالمي.

وحتى يتسنى لنا التفصيل فيما سبق ذكره ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث محاولين الإلمام بموضوع التنمية المستدامة.

المبحث الأول سنتناول فيه الإطار النظري للتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني سيكون حول أبعادها المختلفة (اقتصادية بيئية اجتماعية و تكنولوجية)، و الثالث يتضمن مؤشرات و قياس التنمية المستدامة، وفي الأخير سنقوم بعرض شروط تحقيق التنمية و الجهود العربية و الجزائرية المبذولة في مجالها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة ابرز تطور في الفكر التنموي الحديث حيث بدأ استعماله يزداد من قبل المهتمين بقضايا التنمية في السنوات الأخيرة، وقبل استعراض السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة لابد أن نشير إلى مفهوم التنمية المستدامة و الأهداف و المبادئ و الأبعاد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

انتشر مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير (مستقبلنا للمجتمع/ لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية: تقرير بروند تلاند)، وكان المفهوم قد اتضح بالتدريج خلال الفترة الممتدة بين 1970-1987.

في عام 1987 استهدف المصطلح توافق التنمية الاقتصادية مع الاجتماعية وحماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية.

لكن بعد ظهور مفهوم(النمو الصغير) الموضح من قبل (نادي روما) عام 1970 قاد مؤتمر استوكهولم عام 1972 حول البيئة البشرية للأمم المتحدة نحو إعداد نموذج تنمية محترمة للبيئة و الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية.

استخدمت التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الدولي للطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة و برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لقد عرف تقرير (بروند تلاند) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تجيب عن حاجيات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر و الاستجابة لاحتياجاتهم"

وعام 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفته الإستراتيجية الجديدة للحفاظ على الطبيعة و برنامج البيئة .[1]

1- التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، البحرين، ص68

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

هناك ثلاث أهداف أساسية للتنمية المستدامة و التي تسعى إليها معظم دول العالم:[1]

أولا: الاندماج والتكامل البيئي أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الحيوية و التنوع الجيني في مجال أعمال المجتمعات البشرية، و كذالك الأنواع و كل النظم البيئية الطبيعية الأرضية و الفضائية، عبر إجراءات حماية جودة البيئة و الإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات و النباتات و استهلاكها.

ثانيا: تحسين العدالة الاجتماعية أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية و المستقبلية و تحسين جودة الحياة و توفير فرص العمل للجميع و كذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية و السكن الجيد و احترام حقوق و حرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.

ثالثا: تحسين الفعالية الاقتصادية أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية و الطبيعية و المالية بغية السماح بإشباع حاجات التجمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات و المستهلكين إزاء السلع و الخدمات التي ينتجونها و يستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ (ملوث/مستخدم-دفع الضرائب و تحمل التكاليف البيئية و الاجتماعية و اقتصاد الضرائب).

و رغم أن التركيز على مجموعة من الأهداف يعتمد على وجهة نظر المرء، إلا أنه يجب أن تكون جميع الأهداف متوافقة معا قبل تحقق التنمية المستدامة، وفيما يلي شكل يوضح ثلاث أهداف للتنمية المستدامة والتي تعبر عن العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، و الفعالية الاقتصادية.

1- نفس المرجع السابق، ص 69.

الشكل رقم (01): أهداف التنمية المستدامة.

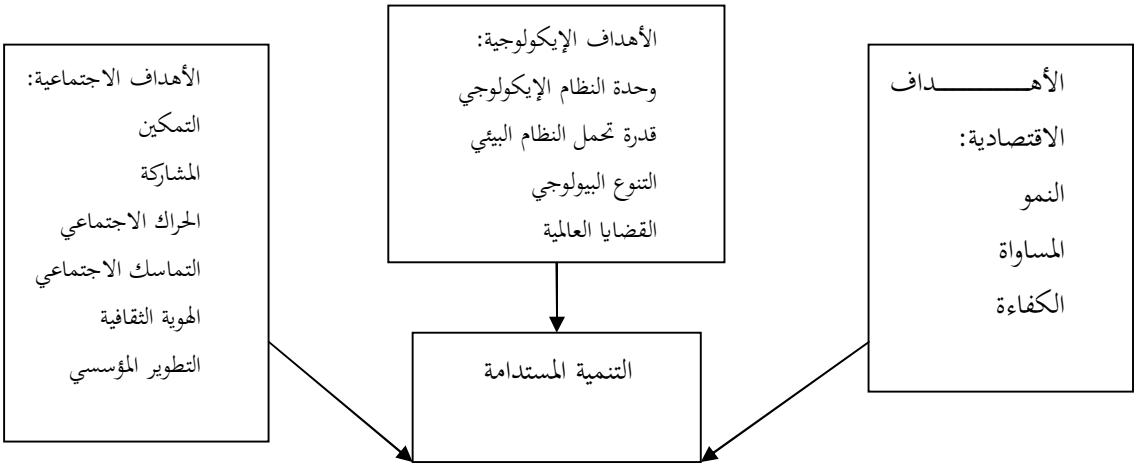

المصدر: دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 72.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة:[1]

تهتم العلاقة بين النمو من جهة و البيئة بما تحتويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، وذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة و يحتاج لوجود موارد، وإذا كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم و الكيف الذي نريد، وقد حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة و محتواها وهذه المبادئ هي:

أولا: استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ماهي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وان أي تغيير يطرأ على محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس و يؤثر تأثيرا مباشرا على عناصر و محتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة، و بشكل يقضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ثانيا: المشاركة الشعبية هي عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات و تنفيذها، فهي تبدأ في المستوى المكاني

1- عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص 29-30.

المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خططها.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية أبعاد كثيرة تتداخل فيما بينها من شان التركيز على معالجتها إبراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة و يمكن هنا الإشارة إلى أربعة أهداف حاسمة و متفاعلة وهي الأبعاد الاقتصادية، البشرية، البيئية و التكنولوجية.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية:

ساعد علم اقتصاد البيئة على تقريبنا من التنمية المستدامة، وذلك بالعمل بصورة أفضل على إدراج الاهتمامات البيئية و الاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات وهو ينطوي على إجراء تعديل جديد على المبادئ الاقتصادية الحالية و امتداداتها وذلك بمراعاة العوامل التالية:

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: [1] فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية- حسب ما يشير إليه مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم - يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[2].

1- موهانا هونا سينغ، **نهج الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2003،المجلد 30، العدد 04، ص 16.

2- عبد السلام أيوب، **أبعاد التنمية المستدامة، مداخلة** في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، 2002/11/1، دون بلد نشر، ص 5.

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستغل الموارد بكثافة أقل، وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. كل ذلك إضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لدعم التنمية المستدامة في البلدان الأخرى –خاصة المتخلفة منها- باعتبار أن ذلك استثمار يعود بالنفع على الجميع[1].

رابعا: تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة[2].

خامسا: التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم المهمشين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

سادس: المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير

1- نفس المرجع السابق، ص5.

2- نفس المرجع السابق، ص 5.

المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

سابعا: الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان[1].

ثامنا: تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، و من شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[2].

المطلب الثاني: الأبعاد البشرية:

تتعلق بالجانب الاجتماعي للتنمية أي بما هو نوعي للتنمية.

أولا: تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن[3].

ثانيا: مكانة الحجم النهائي للسكان: وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، ونعني بالحجم الأمثل للسكان ذلك الحجم الذي

1- نفس المرجع السابق، ص6.

2- فيفك.ب ارور و تميم.أ بيومي، **خفض الإنفاق العسكري في العالم من المستفيد منه**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 31، العدد مارس 1994، ص24.

3- علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 33

يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الفنية القائمة،[1] وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ثالثا: أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته : فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

رابعا: الاستخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة تعني - فيما وراء الاحتياجات الأساسية - تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري (بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية).

خامسا: الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل[2].

سادسا: أهمية دور المرأة: ولدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة،

1- صلاح الدين نامق، **اقتصاديات السكان**، دار المعارف، مصر، 1970، ص 162.

2- علي حميدوش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل -كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

كما أن اشتغال المرأة في الأنشطة بشكل عام له اثرين:[1]

الأول: هو مساهمتها في التنمية الشاملة.

الثاني: انه يساهم بشكل غير مباشر في تخفيض عدد المواليد وهو هدف من أهداف السياسات السكانية على مستوى الكثير من بلدان العالم.

سابعا: تحسين الحاكمية: ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد و الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن تبني نظام يعتمد على المشاركة في الحكم بصورة أكبر إضافة إلى مبادئ الشفافية و المساءلة يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، وهذا ما نعني به الحكم الصالح*.[2]

المطلب الثالث: الأبعاد البيئية:

مع اضطلاع الايكولوجيين بدور اكبر في اتخاذ القرارات الاقتصادية يلاحظ أنهم منظور يشمل النظام الايكولوجي كله ونظرة الأجل الطويل تؤكد أهمية الوقاية و حزمة الممارسات الايكولوجية تعزز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية السليمة،[3] و مراعاة الجانب الايكولوجي في خضم عملية التنمية يتطلب تفادي الأعمال التالية:

أولا: إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:[4] بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما

1- إبراهيم العيسوي، **انفجار سكاني أم أزمة تنمية**، دار المستقبل العربي، لبنان، 1985، ص 159.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الأردن، ص 101.

3- كولين ريز، **النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة-** مجلة التمويل والتنمية، المجلد 31، العدد- ديسمبر 1993، ص14.

4- عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره، ص07.

*الحكم الصالح: من منظور التنمية البشرية و الذي قدمه تقرير التنمية العربية للعام 2002، فهو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و السياسية لاسيما أكثر أفراد المجتمع فقرا و تهميشا.

الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية: والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود-ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ثالثا: صيانة المياه: وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاذ الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

رابعا: تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة- وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري-انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

خامسا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري: والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية - بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق

البنفسجية- يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

المطلب الرابع: الأبعاد التكنولوجية:

إن التكنولوجيا التي تركز على التنمية المستدامة، هي المفتاح الأساسي لحل مشكلات الماضي ومنع المشكلات التي ستظهر في المستقبل [1] وليس العكس، وتتلخص أهم الأبعاد التكنولوجية فيما يلي:

أولا: استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، و ينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.[2]

ثانيا: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

1- دوجلاس موسشيت: ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 105.

2- عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ثالثا: المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك ارتفاع في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد - ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

رابعا: الحد من انبعاث الغازات: وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون و استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان[1].

خامسا: الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون: والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك[2].

1- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة عشر، تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية و تلوث الهواء،ا لغلاف الجوي و تغير المناخ، ماي 2003.

2- عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره،رص 8.

كخلاصة: يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة في الدول النامية إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، البشرية والبيئية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

و يبقى على الدول الصناعية بذل مجهود أكبر في الابتكار التكنولوجي الذي يعتبر في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب، فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج، كما يتطلب تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة، حيث يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية إلى دور التكنولوجيا في التنمية بذكره أن "التكنولوجيا - شأنها شأن التعليم - تمكن الشعوب من انتشال نفسها من الفقر. وبذلك تكون التكنولوجيا هي أداة - وليست مجرد نتيجة - للنمو والتنمية"[1].

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة لصالح التنمية البشرية"، الصفحة: 27.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة و قياسها.

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة إلى تحديد المؤشرات تمكن من قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة بشكل فعلي، والمؤشرات الأكثر دقة و شمولية و قدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، ثم تطويرها من طرف لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة و تسمى عادة بمؤشرات "الضبط و الحالة و الاستجابة" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضبط البيئية.

ولقد تناولنا في هذا المبحث أهم المؤشرات و قياسها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة:

وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، و الاقتصادية، و البيئية، و المؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية و جماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة ، في بلورة هذا البرنامج.

و إضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إبلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديمغرافية، و تخطيط المدن، و الفقر، و الصحة، و حق الحصول على الموارد و كذالك المجموعات الخاصة مثل النساء، و الشباب، و الأطفال المعاقين، و العلاقة القائمة بين هذه الميادين و مشكلة البيئة.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001 إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، و تتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها و استخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة و متناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة نشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق"، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، و المؤسسية، و منظمة طبقا للنظام الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة، وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، و مناهج الحساب، و معايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، و أهدافها و غاياتها.

طلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات ال134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها و إمكانية ترقيمها.

أولا:مؤشرات التنمية المستدامة المطورة من طرف الأمم المتحدة.

الجدول رقم (01): مؤشرات التنمية المستدامة المطورة من طرف الأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشـــــــــر	نوع المؤشر
01	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي
02	معدل جيني لتوزيع الدخل	اجتماعي
03	معدل البطالة	اجتماعي
04	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي
05	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي
06	معدل الخصوبة	اجتماعي
07	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي
08	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي
09	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي
10	الأطفال المحصنون ضد الإمراض	اجتماعي
11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي
12	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	اجتماعي
13	معدل الأمية	اجتماعي
14	مساحة المسكن م^2 للفرد	اجتماعي
15	عدد الجرائم لكل 100000 من السكان.	اجتماعي
16	معدل النمو السكاني	اجتماعي
17	سكان الحضر في التجمعات الرسمية و غير الرسمية	اجتماعي
18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
19	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي

20	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
22	استعمال المخصبات	بيئي
23	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي
24	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي
25	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
26	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
27	نسبة السكان المقيمين في المناطق الساحلية	بيئي
28	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
30	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	بيئي
31	أنواع النباتات و الحيوانات المنقرضة	بيئي
32	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
33	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	اقتصادي
34	الميزان التجاري	اقتصادي
35	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
36	كثافة استخدام المواد و المعادن	اقتصادي
37	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي	اقتصادي
38	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد	اقتصادي
39	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
40	كثافة استغلال و استهلاك الطاقة	اقتصادي
41	كميات النفايات الصناعية و المنزلية	اقتصادي
42	كمية النفايات الخطرة	اقتصادي
43	إدارة النفايات المشعة	اقتصادي

44	تدوير النفايات	اقتصادي
45	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	اقتصادي
46	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة.	مؤسسي
48	نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
49	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 فرد	مؤسسي
50	نسبة الإنفاق على البحث العلمي	مؤسسي
51	الخسائر البشرية و الاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر: عثمان مُحَّد غنيم ، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010،ص ص 270-273.

ثانيا: معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة.[1]

- أن تعكس شيئا أساسيا و جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة و يمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها و تقبلها
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب و يمكن التحكم فيها أولا
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح و أن يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا و علميا و أن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذ استخدم كل عام. و المنشأة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم و القوانين و التقاليد.

1- دوجلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

المطلب الثاني: قياس التنمية المستدامة:[1]

تتحدد جوانب و أبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد رئيسية كما سبق و أشير إليها في هذه الدراسة و هي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و التكنولوجية التي لابد من التركيز عليها جميعا بنفس المستوى و الأهمية، و لما كانت أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو المعاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها، فان هذه المؤشرات أو المعاملات تختلف في عددها و نوعها من فترة لأخرى و من منطقة لأخرى نظرا لاختلاف و تعدد أهداف التنمية و اختلاف الأولويات و الخبرة المتاحة و البيانات المتوفرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف من مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليست لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية والتكنولوجية هي جوانب مترابطة و متكاملة و متداخلة و أي تغيير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى، إلى جانب أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التقدم الحاصل و تقييم فاعلية و اثر السياسات التنموية المطبقة على تنمية و استغلال الموارد الطبيعية، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في المستويات المكانية المختلفة تمر في مجموعة من المراحل هي:

أولا: المرحلة الأولى: تشمل الخطوات التالية:

1- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية و الخاصة.

2- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.

3- وضع آلية لتحقيق التنسيق و التكامل بين ادوار هذه الجهات.

4- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

ثانيا: المرحلة الثانية: تتكون من الخطوات التالية:

1- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم الوضع الحالي لهذه المؤشرات

2- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.

3- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.

4- تحديد الأهداف التي من اجلها تستخدم هذه المؤشرات.

1- عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255

المبحث الرابع: شروط تحقيق التنمية المستدامة و الجهود المبذولة من الجزائر.

اعتبر الجميع منذ وقت طويل أن الهندسة البشرية و التكنولوجية يمكن أن تحقق الفاقة في الموارد الطبيعية، و يدعم أغلبية الباحثين النظم البيئية التي تمتلك القدرة المحدودة لامتصاص النفايات و توليد الموارد المتجددة إذ تسبب حالات الإنتاج والاستهلاك دون توقف التدهور الكبير في انتظام الطبيعة، ومن المشكوك فيه أن التكنولوجيا تستطيع لوحدها تقليص الآثار البيئية الضارة الاستهلاك من الخيرات و السلع و الموارد و يفترض للحفاظ على التنمية المستدامة عدد من الشروط التي سوف نتناولها في هذا المبحث بالإضافة إلى التطرق إلى الجهود العربية و الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة:[1]

اعتبر الجميع منذ وقت طويل أن الهندسة البشرية و التكنولوجية يمكن أن تخفف الفاقة في الموارد الطبيعية و تعالج إنتاج النفايات و التلوث في البيئة.

ويدعم أغلبية الباحثين النظم البيئية التي تمتلك القدرة المحدودة لامتصاص النفايات و توليد الموارد المتجددة إذ تسبب حالات الإنتاج و الاستهلاك دون توقف تدهور كبير في النظم الطبيعية ومن المشكوك فيه أن التكنولوجيا تستطيع لوحدها تقليص الآثار البيئية الضارة للاستهلاك من الخيرات و السلع و الموارد و يفترض الحفاظ على التنمية المستدامة عدد من الشروط التي يجب احترامها وقد حددها المجلس الكندي لوزارة البيئة بما يلي:

- لا يتجاوز إيقاع استخدام الموارد الطبيعية المتجددة إيقاع توليدها.
- لا يتجاوز إيقاع نفاذ الموارد غير المتجددة إيقاع تنمية البدائل المتجددة.
- لا تتجاوز كمية التلوث و النفايات تلك التي تمتصها البيئة.

يجب الاعتراف بأنه إذا لم يهدد التدهور الحالي للبيئة وجودنا الخاص يمكن مع ذلك أن يصيب جودة إطار حياتنا الحالي و المستقبلي، ووجوب تحمل المسؤوليات نحو الأجيال القادمة و مواجهة ضرورة التنوع الحيوي و الحفاظ عليه و كذلك جودة البيئة.

1- التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، مرجع سبق ذكره، ص ص 69- 70.

المطلب الثاني: الجهود العربية لتحقيق التنمية المستدامة:[1]

سعت البلدان العربية جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة التي لازالت بعيدة لمواكبة تطوراتها وفيما يلي أهم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول.

أولا- اتفاق مجلس جامعة الدول العربية في دورته عام 2001و 2002 م باعتماد مبادرة التنمية المستدامة للدول العربية بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

ثانيا_ العمل على إنشاء بنك عربي للمعلومات لتعزيز تطبيق الدول العربية للتنمية المستدامة.

ثالثا_ انعقاد أكثر من مؤتمر عربي لوزراء البيئة و التنمية لتنسيق الجهود العربية في مجال التنمية المستدامة الشاملة

رابعا_ تأسيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2006 لمراقبة مسيرة التنمية المستدامة العربية و تقييمها.

خامسا_ انعقاد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في الكويت يناير عام 2009م و صدور قرارات القمة العربية التي تعزز سبل تحقيق تكامل و تنمية مستدامة اقتصادية و اجتماعية عربية، ثم تلاه مؤتمر قمة الدوحة في مارس من نفس العام والذي أكد تصميم الدول العربية على النهوض بالتنمية المستدامة في شتى المجالات.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

خلال السنوات الخمس الأخيرة وضعت الجزائر آليات مؤسسية و قانونية و مالية و داخلية لضمان إدماج البيئة و التنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي و السلطة العامة، و المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات و يرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم انجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديمغرافية، و الحماية و الارتقاء بالوقاية الصحية و تحسين المستوطنات البشرية و الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا و غياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من اجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

1- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002، ص 65.

يتضح من الجدول التالي إن البيانات و المعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية و الاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

الجدول رقم (02):التحولات الديمغرافية و الاستدامة في الجزائر.

جيدة	بعض البيانات الجيدة و لكنها ناقصة	هزيلة
*محاربة الفقر *تغيير أنماط الاستهلاك *مستوطنات بشرية *التخطيط و الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية *محاربة إزالة الغابات *محاربة التصحر *الاستغلال المستدام للأجيال *دعم التنمية الزراعية و الريفية المستدامة *البيوتكنولوجيا *المحيطات، البحار، المناطق الساحلية و مواردها. *نفايات خطرة *التربية والتوعية العامة و التدريب.	*إدماج الإشكالية البيئية و التنمية في عملية اتخاذ القرار *حماية الجو *الحفاظ على التنوع البيولوجي *الموارد المائية *المواد الكيماوية السامة *المزارعون *الموارد و الآليات المالية *التكنولوجيا و التعاون وبناء القدرات *العلم في خدمة التنمية المستدامة *التعاون الدولي من اجل بناء القدرات *الصكوك القانونية الدولية *الإعلام من اجل اتخاذ القرارات	*التعاون و التجارة الدوليان *الحفاظ على التنوع البيولوجي *المزارعون *الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: بوزيان الرحماني هاجر، ورقة بحثية بعنوان **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص 05.

خلاصة الفصل:

لا شك أن التنمية من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، التي تشكل غالبية شعوب العالم وتحتل أكبر مساحة من الأرض، و في مقابل ذلك تعاني الفقر واستنزاف للثروات مما يرهن الأجيال القادمة ويُفقد الطبيعة توازنها.

نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية ومن اجل تجاوز هذه الفجوة الكبيرة جاءت فكرة التنمية المستدامة، و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، وتهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وان التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه الدول للوصول إلى الرفاهية و المنفعة.

فالاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة و العوامل البيئية و الاجتماعية في هيكل استدامي طويل المدى، و لقياس الكفاءة و التلاحم بين مختلف الأنظمة فان مؤشرات الاستدامة تشمل على جوانب اقتصادية، اجتماعية، بيئية، و تكنولوجية.

الفصل الثالث: واقع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

مع مطلع الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدل التضخم و أمام هذه الأوضاع بات لازما عليها إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة و التخفيف من حدتها ، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات ترمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة ، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية و منظم استراتيجي.

و بعد مرور سنوات من تطبيق الإصلاحات و بالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية فانه لم يستجيب لطموحات الجزائريين و المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة و خلق مناصب عمل، و هذا من خلال تخصيص مبادرات و حوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد ، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و غيرها و لهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لإنعاش الاقتصاد 2001-2004 و برنامج دعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

نظرا لتحقيق الجزائر العديد من النجاحات في مجال التنمية الاقتصادية و المستدامة، و انسجاما مع الفصل الثاني و الثالث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول يتناول تطور الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 لغاية 2001، و الثاني نتعرض فيه للسياسة الاقتصادية ، أنواعها و أهدافها، أما الثالث فسنتعرض فيه إلى أهم منعرج لإستراتيجية التنمية في الجزائر، ألا و هي إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 إلى 2001:

بعدما بذلت الجزائر جهودا طويلا في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي و صنع استقلالها الاقتصادي، وجدت نفسها في الأخير تخضع خضوعا شديدا كسائر بلدان العالم إلى السوق الدولية، سواءا فيما يخص مواردها أو تمويناتها فيها الموارد الغذائية ومن بين المتغيرات الرئيسية التي يتوقف عليها ضبط حساباتها الخارجية هي:[1]

- أسعار مواد الخام.
- أسعار الدولار (42% من المديونية الخارجية تسدد بالدولار، وكذا صادرات المحروقات تفوتر بالدولار).
- أسعار المواد الغذائية و خاصة الحبوب.

فقد سجل الاقتصاد الجزائري في سنة 1999 تطور جد مرضي إذ أن الارتفاع في قيمة الدولار سمح للجزائر بتقليص مخزون مديونيتها بنسبة معتبرة إذ انتقل مخزونها من 30,2 مليار دولار سنة 1998 إلى 28,315 مليار دولار في سنة 1999 و هذا لاسيما إذا قارناها بالصادرات خارج المحروقات التي تقدر بأقل من 400 مليون دولار، كما عرفت أسعار البورصة للمواد الغذائية الرئيسية انخفاضا معتبرا في السوق الدولية في سنة 1999 حيث سجلت في سنة 1998 انخفاض في أسعار الحبوب من 17,87% بالنسبة للقمح اللين، و 13,97% للذرة، و 13،90% بالنسبة للسكر، و 2,22% بالنسبة للزيت، وقد بلغ إجمالي واردات الجزائر من المواد الغذائية 2,6 مليار دولار أمريكي و هذا في سنة 1999، بالإضافة إلى فقد تواصل انخفاض نسب التضخم فمن 5% سنة 1998، لتتراجع النسب إلى 2,6%، و 0,3% خلال السنتين المتتاليتين 1999و 2000، أما في الميدان الاجتماعي، فإن الاقتصاد الوطني تعرض إلى أزمات متعددة الأشكال (أزمة الشغل، الفقر، و أزمة الصحة و السكن)، بغض النظر عن وضعية بعض القطاعات التي آلت إلى مستويات جد خطيرة.

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكر، ص ص 130-131.

وفي بداية الألفية الثالثة فقد تحسنت التوازنات الاقتصادية الكلية تحسنا اكبر مما كان متوقعان سواء تعلق الأمر بالمالية العامة، أو احتياطات الصرف، أو نسبة خدمة المديونية أو مستوى التضخم، فإن النتائج المحققة تبعث على الثقة في إمكانيات عودة الاقتصاد الوطني إلى وضعه الطبيعي و المستقر، ففي السداسي الثاني لسنة 2000 بقيت أسعار النفط الخام مرتفعة مما كان له انعكاسا ايجابيا على جميع المؤشرات المالية، بحيث تم تحقيق فائض إجمالي في الميزان التجاري قدره 11,14 مليار دولار.

ومع بقاء أسعار النفط الخام في مستوى 28,7 دولار للبرميل [1] سمح بإعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت 9,11 مليار دولار مقابل 4,4 مليار دولار في سنة 1999[2]، و انخفض حجم الديون الخارجية بشكل ملحوظ حيث انتقل من 28,315 مليار دولار في سنة 1999 إلى 25,261 مليار دولار في سنة 2000، كما انخفضت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى 19,80% لنفس السنة[3]، بالإضافة إلى نفقات الميزانية فقد بلغت 1178,1 مليار دينار، و كشفت عن زيادة في نفقات التجهيز بنسبة 72,19% بالنسبة لسنة 1999، كما تجدر الإشارة إلى التوسع النقدي سجل زيادة قدرها 21%.

أما بالنسبة للحساب الجاري فقد سجل عجزا قدره 980مليون دولار في سنة 1998، و توازنا في سنة 1999 حقق فائضا معتبرا قدره 9,9 مليار دولار، إذ أن هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية يعزز ميزان المدفوعات. و فيما يخص الصادرات ينبغي التأكيد على ارتفاع الصادرات خارج المحروقات والتي انتقل حجمها من 410 مليون دولار سنة 1999 إلى 630 مليون دولار في سنة 2000، و قد اختتمت هذه السنة بتعزيز معتبر للتوازنات الاقتصادية الكلية ناتج عن انخفاض كبير في التضخم و ارتفاع محسوس في احتياطات الصرف، فهذه النتائج الايجابية متوقفة على أسعار البترول الخام بحيث تتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعار النفط، وبالتالي أصبحت الوضعية الخارجية عنصر هام في استقرار الاقتصاد الكلي لاسيما وأن خدمة المديونية الخارجية التي كانت تقدر بنسبة 47% في 1998، و 39% في سنة 1999 قد انخفضت إلى 19,8% في سنة 2000. و الجدول أدناه يبين مثل هذه التطورات في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2001).

1- المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة السابعة عشر، ماي 2001، ص 5.

2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000، الدورة العامة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 56.

3- تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة 17، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الجدول رقم (03): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة (1998-2001).

السنوات / المؤشرات الاقتصادية الكلية	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	5,1	3,2	2,2	2,1
إيرادات الميزانية/ الناتج المحلي الخام	27,4	29,4	27,3	32,9
نفقات الميزانية/الناتج الداخلي الخام	30,9	29,7	28,6	31,3
رصيد الإجمالي للخزينة/ الناتج الداخلي الخام	-3,8	-0,5	-1,3	1,3
التضخم	5,0	2,6	0,3	4,2
مؤشر الأسعار للاستهلاك	4,95	2,64	0,34	4,23
المديونية الخارجية/ الناتج الداخلي الخام	63,2	58,3	46,1	41,3

المصدر: ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع و آفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص132.

لعل من أهم المعطيات التي يمكن تسجيلها انطلاقا من هذا الجدول أن كل المعدلات ظهرت بمقادير موجبة خلال السنوات الأربع، مما يدل على تحسن الوضعية الاقتصادية بالنسبة للجزائر انطلاقا من سنة **1998**.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية، تمييز الأنواع، و تحديد الأهداف.

تعتبر السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، فنتكلم هنا عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار و المداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات...الخ.[1]

كما تعبر السياسة الاقتصادية أيضا عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق الأمر بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع و الخدمات و تكوين رأس المال.[2]

1- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.
2- نفس المرجع السابق، ص 29.

أولا: أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين أنواع السياسات الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، و عليه نميز بين نوعين:

- السياسات الظرفية (المؤقتة): ويتعلق أساسا بالسياسة الميزانية و السياسة النقدية و يهدف هذا النوع من السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية و المالية قصيرة الأجل (توازن سوق العمل، توازن سوق السلع و الخدمات، التوازن الخارجي).
- السياسات الهيكلية: و تتعلق أساسا بالسياسة الصناعية و السياسة الاجتماعية، و تهدف إلى تغيير هيكل و بنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، و مع ذلك فقد يقع تداخل بين هاتين السياستين، إذ يمكن لسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا إذ تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد.

بالإضافة إلى النوعين السابقين للسياسة الاقتصادية هناك أنواع أخرى هي:

1- **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الكامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

2- **سياسة الإنعاش:** و هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي أي زيادة الإنتاج و الشغل عن طريق دعم طلب العائلات و المؤسسات، ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية و ميزانية توسعية[1]، و بعبارة أخرى فإن سياسة الإنعاش تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور و الاستهلاك، تسهيلات القروض...الخ، و هذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي[2].

3- **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** و تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل.

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4- **سياسة الانكماش:** و هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور مراقبة الكتلة النقدية، فهذه السياسة في العادة تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

5- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي[1]

ثانيا: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف فالسياسة الاقتصادية مرنة، و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا انه تقليديا جرى العرف على تخليص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور kaldor، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): المربع السحري للسياسة الاقتصادية

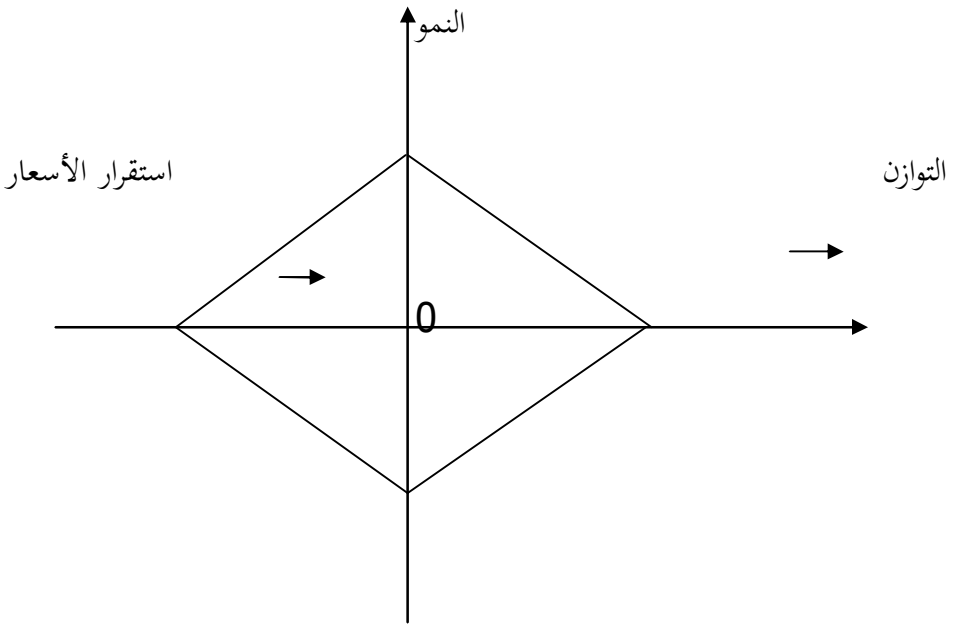

المصدر: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 34.

1- نفس المرجع السابق، ص 31.

1- **البحث عن النمو الاقتصادي: و** هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو.[1]

2- **البحث عن التشغيل الكامل:** محاربة البطالة و توفير الشغل، بحيث أن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعا.

3- **التحكم في التضخم:** و هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلا عن ذلك فهو يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية، و كما أن التحكم في التضخم يعتبر أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى كالتشغيل مثلا.

4- **البحث عن التوازن الخارجي:** و هو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، و يؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، و إلى تدهور قيمة عملتها، و بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.[2]

و يمكن أن تكون الأدوات المستعملة و المختارة لتحقيق هذه الأهداف ذات طابع كمي (سقف إعادة التمويل لدى البنك المركزي، تأطير القرض المصرفي، حجم النفقات العمومية أو العجز العمومي، نسبة الفائدة، سعر الصرف...).[3]

المطلب الثالث:إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي.

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من اجل استرجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، و هذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية و الهيكلية كلن هدفها هو تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن نتائج هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المرغوب فيها من تحسين أداء إنتاجية الهياكل الاقتصادية، و كذا تحسين من المستوى المعيشي للسكان، و بالتالي ركزت الحكومة العمل وفقا لتكثيف مسار عملية

1- نفس المرجع السابق، ص 34.

2- نفس المرجع السابق، ص 41.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول(نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر)، الدورة العادية، 26 جويلية 2005، ص 8.

الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية و تحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

و هكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي، و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها، و دون تعبئة الادخار المحلي، و دون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات العامة لإطار التسيير، و إصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعي، و عليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك و تهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

و تقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجد من مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد، و تقليص نسبة البطالة و دعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي:

تحت ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة، أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، و هو في جوهره برنامج للإنعاش الاقتصادي[1]، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، و خلق وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البنية الأساسية، و دعم الإنتاج الزراعي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ارتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور الآتية:[2]

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج، الذي يعد أساس إنشاء الثروة.
- تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطها.
- سياسة النفقات العمومية التي تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

وهذا البرنامج دخل ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي حيث هدفت إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، و ذلك عن طريق عجز الميزانية (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي و الخارجي، زيادة الأجور للتأثير على الاستهلاك و بالتالي تقوية الطلب على السلع

1- سكينة بوفامة، بعداش و فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري(1988-2001) و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص 29.

2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، ص 260.

أو العكس، و ذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الاستهلاك و الحفاظ على مستوى منخفض لتضم، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي اعتبر ردا على فعالية السوق باعتباره داعما للنمو إذ أكد أن الدولة تبقى هي الفاعل الرئيسي للتنمية في المرحلة الانتقالية.[1]

غير انه لتحقيق البرنامج هدفه الكامل المتمثل في إنعاش الاقتصاد الوطني حدد تدابير ملائمة فيما يخص الضغوط الهيكلية التي واجهها الاقتصاد و قد مس على الخصوص الأنشطة و القطاعات التي تتوفر على إمكانيات إنتاجية.

ثانيا: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن الأهداف العملية التي اعتزم برنامج الإنعاش الاقتصادي انجازها تمثلت في إعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة، و توفر مناصب الشغل من خلال ترقية الاستغلال الزراعي، و المؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير و المتوسط، و إعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.[2]

و تفصيلا فإن أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي تمثلت فيما يلي:[3]

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ، الدورة العامة 20، جوان 2002، ص 113.

2- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3- راضية اسمهان خزاز، مداخلة بعنوان: انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل و البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، 11-12/نوفمبر 2014.ص 5.

- دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل.

ثالثا: مقومات البرنامج:

امتد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004، و تمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها، و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية، و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، وجدت هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات و دعم المؤسسات.[1]

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج عمدت الدولة على:[2]

- وضع إطار ملائم للعمل.
- تعليمات من قبل رئيس الجمهورية.
- إنشاء لجان للمتابعة على مستوى الولايات.
- زيارات دورية للمتابعة و تقييم المشاريع.

إن هذا البرنامج الذي تضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج[3]، توزع حسب المقومات الآتية و المدرجة في الجدول الأتي:

جدول رقم(04): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج بمليار دج					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	.2004		
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2 - Bilan de Programme de Soutien de la Relance Economique (septembre 2001 décembre 2003), p2.

3- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

التنمية المحلية	3,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	73,9	37,6	2,0	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر- واقع و آفاق-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

و تهدف العمليات التي يجب تنفيذها ضمن البرنامج إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة التنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

تقوم معايير انتقاء الأنشطة و المشاريع على مايلي:[1]

- إنهاء العمليات التي هي في ظرف الانجاز.
- إعادة تأهيل و صيانة المنشآت.
- توفر وسائل و قدرات الانجاز خاصة منها الوطنية.
- العمليات الجديدة التي تتطابق و أهداف البرنامج و القبلة للانطلاق الفوري.

و من خلال الجدول التالي نبين نوع و طبيعة المشاريع التي تدخل ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (05): مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حسب طبيعة المشروع و مجال التدخل.

مجال التدخل	طبيعة المشاريع	نمط التسيير	نسبة الاستكمال	ملاحظات
الفلاحة	غرس، تشجير، ري، تحسين الأنظمة.			
المياه	-تجديد شبكة التزويد بمياه الشرب و توسيعها.	غير ممركزة	70الى 80%	
	-انجاز، تجديد و إعادة التهيئة.	ممركزة	ضعيفة جدا	صعوبات تعبئة القروض الخارجية
الأشغال	-تحديث شبكات الطرقات	مختلطة	متوسطة النسبة	تتعلق هذه العملية

1- تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 239.

العمومية	-صيانة الطرق -انجاز المنشآت الفنية و موانئ الصيد البحري.		%63	بغالبية أشغال الصيانة و التدعيم و التحديث
النقل	-الربط بالسكك الحديدية -التجهيز بالكهرباء	مختلطة	%0	قلة القروض الخارجية و غياب وسائل الانجاز
البريد و المواصلات	-إنشاء المراكز الهاتفية -تزويد المحطات بالنظام الرقمي -اقتناء المحطات -انجاز مراكز "الانترنت" -تجديد مكاتب البريد		نسبة 56% للمنشآت	لا تزال المشاريع في طور الدراسة أو الانطلاق
السكن و العمران	-سكنات البيع بالإيجار		42% (في المتوسط)	
	-التحسين الحضري		%60	
الطاقة	-انجاز محطات البروبان -الكابل الكهربائي -اقتناء شاحنات صهريج -توصيل الأحياء		-100% -79% -في طور الانطلاق -82%	
التعليم العالي	-انجاز المقاعد البيداغوجية -التجهيز البيداغوجي -اقتناء المعدات و العقارات		-44% -76% -100%	
التربية والتكوين	-انجاز المنشآت القاعدية -إعادة التهيئة	غير ممركزة	من10 إلى 95%	
	-التجهيز	ممركزة	%100	

تطوير المنشآت القاعدية، الرياضية و الثقافية	-انجاز المنشآت القاعدية -إعادة تهيئة المنشآت القاعدية	غير ممركزة	من 15الى 70 % %96	في إطار البرنامج الممركز تم التكليف بعملية نزع الاميانت بالقاعة البيضاوية. le)7/5(coupole) من قيد الانجاز
الصحة و الحماية الاجتماعية	-انجاز المنشآت القاعدية الصحية -انجاز المنشآت القاعدية الاجتماعية	غير ممركزة	متقدمة	مشروع تهيئة مركز ميلة قيد الاستكمال
	-اقتناء السيارات النفعية	ممركزة	%100	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة 22، ص ص 24-25.

نلاحظ من خلال أعلاه أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يضم جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيه الفلاحة، الأشغال العمومية، النقل، الطاقة، السكن و العمران، الصحة...الخ، و كل قطاع يحتوي على انجازات أو مشاريع مختلفة قصد ترقيته، و تحقق معدلات ايجابية فيه. [1]

المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية، فتنمية بلادنا لا تنحصر فقط في المجال الاقتصادي بل إنها تشكل كلا متكاملا تندرج ضمنه كافة الأوجه الأخرى للحياة اليومية، والتي بدونها يكون كل عمل تنموي ما له عدم الفاعلية و الفشل.

المطلب الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 139.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد على فترة (2001-2004) تدور إجراءاته حول دعم المؤسسات، و دعم الأنشطة الإنتاجية، و الأنشطة الفلاحية و غيرها من الأنشطة، و تعزيز الخدمات العمومية في مختلف القطاعات.

وفق هذا البرنامج تم اختيار التدابير الرامية إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية و تحسين القدرة الشرائية، وكل هذه التدابير تدخل في إطار مكافحة الفقر و الحد من الاختلالات الموجودة داخل و بين المناطق.

معايير اختيار الأنشطة و المشاريع هي كما يلي: [1]

- إتمام عمليات قيد التنفيذ.
- إعادة التأهيل و صيانة البني التحتية.
- مستوى نضج المشاريع.
- وفرة الوسائل و القدرة على انجاز المشاريع خاصة الوطنية منها.
- عمليات جديدة تحقق أهداف البرامج و جاهزة للانطلاقة.

وفي هذا الصدد سنعرض محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات:[2]

أولا: دعم الأنشطة الإنتاجية:

1- الزراعة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002، حيث جاء هذا المخطط ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت، وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطور باستمرار.

فالمخطط الوطني الفلاحي يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث انه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر و المسؤول عن اختياراته، و ذلك عبر استعمال أدوات المساعدة أو الحث على الاستثمار.

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

2- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص ص 142-145.

إن النتائج الواعدة للحركة المسجلة ميدانيا بارزة حيث أمكن تحقيق إنعاش فعلي للاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية (حوالي 200000 مشروع استثماري تم إطلاقها)، و للنمو الفلاحي (8% كمعدل سنوي للفترة الممتدة 2000-2003، و لكن لا يمكن لهذه النتائج المحققة أن تخفي النقائص المتعلقة أساسا بصعوبة الوصول إلى كل الفلاحين (خاصة الفلاحين الصغار الذين يعيشون في مناطق معزولة و مهمشة)، و انبثاق ديناميكية مفيدة للفضاءات الريفية في مجموعها.

وفي الأخير يمكن القول بأن دعم هذا البرنامج هدفه توسيع نطاق الإنتاج الزراعي بما في ذلك تركيبة الصادرات، و تثبيت سكان الريف، و المساهمة في مكافحة الفقر و الحرمان في المناطق الريفية. و إجراءات الدعم هذه تتمحور حول:

- تكثيف الإنتاج الزراعي، و يشمل بذلك كل من المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك، و ترقية الصادرات و المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف.
- حماية الأحواض والمصبات، و توسيع في مناصب الشغل الريفي.
- توسيع المناطق الرعوية، و حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين إمدادات العلف: و زيادة دخل السكان المحليين.
- مكافحة الفقر و التهميش، و ذلك عن طريق اختيار المشاريع ذات تنمية جماعية و معالجة ديون الفلاحين.

و قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دينار جزائري.

2- الصيد و الموارد المائية:

بالرغم من إمكاناته فإن هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري إذ يمكن القول أن الصيد البحري ثروة لم تستغل بكفاية فالبرامج المختارة في هذا المجال تركز على دعم المنبع (البناء، تصليح و صيانة البحرية...الخ)، و المصب (التكييف، التقييم، التبريد و النقل... الخ) للأنشطة الإنتاجية.

هذا البرنامج انجازه يتطلب بالضرورة توفر إجراءات تأسيسية و هيكلية للمتابعة، وبتمثل بالخصوص في الآتي:

- توفير الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري
- إنشاء مؤسسة للقرض م اجل الصيد و تربية المائيات، و ذلك بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.
- إدخال إجراءات جبائية، و شبه جبائية، و جمركية من اجل دعم نشاط المتعاملين.

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و أوربا الوسطى و الشرقية (0,2 مليار دج).

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 9,5 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية و البشرية:

1- التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلة على عدة مستويات، و التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للسكان، و هو عنصر أساسي لدعم الإنعاش الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني، و يتضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.

إن المشاريع المتعلقة بالطرق (طرق ولائية و بلدية) و الماء و المحيط، و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، كلها تشجع على استقرار أو عودة السكان و لاسيما في المناطق المتضررة من الإرهاب.

البرنامج يستجيب لحاجات ملموسة و المعبر عنها في مشاريع للتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وفي النهاية يمكن القول بأن هذا البرنامج يسعى إلى إعادة تأهيل مناطق الوطن بأكملها و تطويرها من خلال توفير الوسائل اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي.

2- التشغيل و الحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح للفترة 2001-2004 في مجال التشغيل و الحماية الاجتماعية تطلب ميزانية مقدرة ب 16 مليار دج، و يخص هذا الأخير برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المتعلقة بالولايات المحرومة، فمن شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70000 منصب شغل دائم بالنسبة إلى تلك الفترة و خلق 22000 مناصب إضافية سنويا و هذا في المتوسط بتكلفة قدرها 7 ملايير دج، و أما فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعي يتعلق الأمر هنا بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (الفئة الهشة) بتكلفة 3 مليار دج، إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة (3 مليار دج)، و اقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المعزولة و الفقيرة (0,7 مليار دج)، و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب210.5 مليار دج، و يتشكل هذا البرنامج من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة تنشيط المناطق الريفية و الجبلية، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

1- التجهيزات الهيكلية للعمران:

و تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان في المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة، و محاولة وقف الهجرة الجماعية التي تهدد المناطق الريفية. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية: و يتركز على 09 مشاريع بتكلفة إجمالية 31,3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية: و يركز على 07 مشاريع بتكلفة إجمالية 54,6 مليار دج.
- الأشغال العمومية: و يشمل على 25 مشروع بتكلفة إجمالية 45,3 مليار دج
- تأمين نقاط الدخول إلى الموانئ و المطارات، بتكلفة تقدر ب 1,7 مليار دج.
- الاتصالات السلكية و اللاسلكية: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع قدرت ب 10 مليار دج.

2- تنشيط المناطق الريفية و الجبلية، و الهضاب العليا و الواحات:

نص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل، و يقدر الغلاف المالي لهذا البرنامج ب 67,6 مليار دج موزع كالأتي:

- البيئة (المحيط) ..... 6,1 مليار دج.
- الطاقة..... 16,8 مليار دج
- الفلاحة ..... 9,1 مليار دج.
- السكن ..... 35,6 مليار دج.

رابعا: تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج، وقد تم اختيار المشاريع وفقا لإنعاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (المنشآت الصحية و التعليمية) كما يعزز البرنامج الإمكانيات العلمية و التقنية التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي ...الخ.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل الآتي:

- التربية الوطنية.....27 مليار دج.
- التكوين المهني.....9,5 مليار دج.
- التعليم العالي.....18,9 مليار دج.
- البحث العلمي.....12,38 مليار دج.
- الصحة و السكان.....14,7 مليار دج.
- شباب و رياضة.....4 ملايير دج.
- الثقافة و الاتصال.....2,3 مليار دج.
- الشؤون الدينية.....1,5 مليار دج.

الجدول رقم (06): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الوحدة مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ 2001-2004	المجموع %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
دعم التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: حاجي فطيمة، مداخلة بعنوان تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014، مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 11,12 أكتوبر 2014، ص 6.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا:[1]

- أن 40,1% من مخصصات هذا البرنامج أي 210,5 مليار دينار وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك راجع لرغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال التسعينات، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال دعم النشاط الخاص وتوفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما تعمل على خلق مناصب عمل يتولد عليها دخول.
- كما وجهت حوالي 114,0 مليار دينار أي نسبة أي نسبة 21,7% من مخصصات هذا البرنامج إلى التنمية المحلية والبشرية، والغرض منه تشجيع التنمية المحلية وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، والغرض من هذا تحسين الإطار المعيشي للأفراد.
- كما أن هذا البرنامج خصص 90,2 مليار دينار أي ما يشكل نسبة 17,2 % لتنمية قطاع الموارد البشرية بغرض تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي، مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وترقية عنصر المعرفة من خلال زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية.
- وتم تخصيص 65,4 مليار دينار أي ما نسبته 12,4% خلال هذا البرنامج لدعم الفلاحة والصيد البحري، ضمن أهداف الدولة في زيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري وذلك لتوفير الطلب المحلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وتخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية وفي الصيد البحري، وذلك من خلال استغلال الشريط الساحلي للجزائر على امتداد 1200 كلم.

1- حاجي فطيمة، مداخلة بعنوان تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014، مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 12/11 أكتوبر 2014، ص 6.

- وأخيرا نجد أن دعم الإصلاحات خصص له مبلغ 45,0 مليار دج أي نسبة 8,6% وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج لتوفير مناصب شغل.

و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم(07): مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005 ص 106.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا: أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312 مشروع بنسبة 51,39 % يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01%، ثم قطاع التربية التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1296 ثم تأتي القطاعات الأخرى.[1]

1- نفس المرجع السابق، ص 7.

المطلب الثاني: الأثر المتوقع من برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل و البطالة:

إن الهدف العملي الذي تضمنه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل، لا سيما عبر ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية الجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية. و عليه فإن أهم الآثار المنتظرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي هي الرفع من الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. والذي يهمنا في هذه الدراسة هو البحث في الآثار المتوقعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل.

ففيما يخص تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل' يتوقع من هذا البرنامج إنشاء 713,150 منصب عمل منها 296.300 منصب دائم، أي نسبة معتبرة تصل إلى 42,5 %، وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة (46,3 %)، الصيد وموارد الصيد (14,02 %)، وبدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (9.81 % لكل منها). ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 736,000 د.ج، ويتراوح في نسبة 50 % تقريبا من متوسط تكلفة التشغيل التقليدي.[1]

و الجدول التالي يوضح لنا باختصار حجم النفقات العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع، وعدد مناصب العمل المتوقع إنشاءها.

1- مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص، 143.

الجدول رقم (08): توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.

	النفقات العامة 10^9 د.ج	التشغيل المتوقع						
		المناصب المؤقتة	%	المناصب الدائمة	%	إجمالي المناصب	%	تكلفة إنشاء منصب العمل د.ج (1)
الفلاحة	55.9	330.000	79.2	/	/	330.000	46.3	439.169
الصيد والموارد البحرية	9.5	/	/	100.000	33.7	100.000	14.02	000.95
التنمية المحلية	113	40.850	9.8	9.900	3.3	50.750	7.11	160.226.2
السكن والعمران	44	10.000	2.4	60.000	20.2	70.000	9.81	571.628
هياكل السكك الحديدية	54.6	15.000	3.6	1.300	0.4	16.300	2.3	693.349.3
الأشغال العمومية	45.3	2.000	0.5	40.000	13.5	42.000	5.89	571.078.1
البيئة	6.1	10.000	2.4	/	/	10.000	1.4	000.610
الطاقة	16.8	5.000	1.2	200	0.06	5.200	0.73	769.230.3
الاتصالات	10	1.000	0.2	300	0.1	1.300	0.18	307.692.7
مشروع بوغزول	1.7	3.000	0.7	1.000	0.3	4.000	0.56	000.425
التربية	26.95	/	/	1.000	0.3	1.000	0.14	000.950.26
التكوين المهني	9.5	/	/	630	0.3	630	0.08	365.079.15
التعليم العالي	18.9	/	/	7560	2.5	7.560	1.06	000.500.2

البحث العلمي	12.38	/	/	3140	1.0	3.140	0.44	675.942.3
الصحة والسكان	14.7	/	/	1.000	0.3	1.000	0.14	000.700.14
الشباب والرياضة	4	/	/	190	0.06	190	0.02	631.052.21
الاتصال والثقافة	3.1	/	/	80	0.02	80	0.1	000.750.38
الوكالة الوطنية للتشغيل	0.3	/	/	/	/	/	/	/
أشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة	9	/	/	70.000	23.6	70.000	9.81	571.128
القرض المصغر	1.8 [(2)]	/	/	/	/	/		/
باقي النشاطات الاجتماعية	7.7	/	/	/	/	/		/
دعم الإصلاحات	46.58	/	/	/	/	/		/
الباقي	13.28	/	/	/	/	/		/
الإجمالي	525	416.850	100	296.300	100	713.150	100	170.736

المصدر: احمد ضيف، مداخلة بعنوان: اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014، يومي 12/11نوفمبر 2014.ص 09.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة من التشغيل المتوقع من برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت في القطاع الفلاحي والصيد البحري، إلا أن أغلب هذه المناصب مؤقتة، كما أن تكلفة إنشاء منصب عمل في هذا القطاع منخفضة (1694,39 دج) مقارنة بمتوسط تكلفة إنشائه في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ككل المقدرة بـ (736,170 دج) وهذا ما يدل على المرونة المرتفعة المتوقعة للطلب على اليد العاملة بالنسبة للاستثمار في هذا القطاع، أما فيما يخص مناصب الشغل الدائمة فتتوزع في قطاع الصيد والموارد البحرية، بالإضافة إلى قطاع السكن

والعمران و الأشغال ذات المنفعة العمومية، إلا أن هذه المناصب تتميز بانخفاض الأجر فيها وخاصة بالنسبة إلى الأشغال ذات المنفعة العمومية، أما نسبة التشغيل الدائم في قطاع الأشغال العمومية فقد بلغت نسبة معتبرة إلا أن تكلفة إنشاء منصب عمل في هذا القطاع مرتفعة، مما يجعل مرونة التشغيل لحجم الاستثمارات في هذا القطاع منخفضة.[1]

المطلب الثالث: تقييم انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل:

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقة سنة 2001 إلى نهاية 2004 ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث أنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن هذه الإستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية، بهدف التكفل بالبطالة خاصة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003 ، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة(2001- 2003)، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر بـ 96.22 % وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية.[2]

جدول رقم(09): مناصب الشغل المحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	%
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77

1- احمد ضيف، مداخلة بعنوان: اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014، يومي 11,12 نوفمبر 2014، ص 9.

2- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007،ص176.

أشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5.52
منشآت إدارية	19381	3.13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2.80
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: كرمية التوفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و أثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي11-12/نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 10.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44,22 %نتيجة للآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA منذ سنة 2000 ، ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13,53 %، وكلا من القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها، خصوصا القطاع الصناعي العمومي وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب الكلي عن طريق هذا البرنامج من خلال النفقات العامة لم تؤدي إلى زيادة الطلب على الصناعة المحلية وإنما وجه تأثير الارتفاع في الطلب الكلي إلى الخارج، حيث زادت الواردات بشكل كبير في كل من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وشهدت واردات الجزائر ككل نموا متواصلا على طول الفترة 2001- 2004 قدر بـ

89,3 % سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 18,8 % وهو ما اثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، بحكم أن الأثر الايجابي يتطلب مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام[1].

ولكن في المقابل نجد أن معدلات النمو الاقتصادي و التي يستهدفها هذا البرنامج قد ارتفعت خلال الفترة 2001-2004 حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4,8% وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995- 2000 والذي بلغ3,2 %، وهذا راجع إلى زيادة المشاريع والاستثمارات خارج قطاع المحروقات. وقد

انعكس هذا التحسين في معدلات النمو بشكل إيجابي كذلك على زيادة حجم العمالة، وتحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 728666 منصب منها 457500 منصبا دائما أي63 % و 27116 منصب مؤقت أي73% وقد ساهمت في إنشائها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.[2]

و يمكن أن نلمس الأثر غير المباشر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل ونمو اليد المشتغلة، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(10): تطور معدل نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2001-2004

القطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	/	12	8.2	8.8	14.52
قطاع البناء والأشغال العمومية	5.1	2.8	7.0	5.4	31.84
قطاع الصناعة	0.8	1.0	0.3	1.1	21.02
قطاع الخدمات	1.4	2.0	3.7	3.7	13.22
المعدل العام	/	4.45	4.80	4.75	20.15

المصدر: كرمية التوفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و أثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة '2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي11-12/نوفمبر 2014، جامعة البويرة، **ص 11**

1- كرمية توفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و أثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة '2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي11-12/نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 11

2- نفس المرجع السابق، ص 11

إن القراءة في الجدول أعلاه تظهر أن نمو اليد المشتغلة خلال فترة تطبيق البرنامج بلغ 37,15% ويعتبر هذا المعدل ذا أثر إيجابي على مستوى التشغيل، ولكن ما نلاحظه أن خلال الفترة2001- 2003 كان مستقرا فيما يقارب4,5 % في المتوسط وقد استحوذ قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذا النمو في اليد المشتغلة وذلك بسبب الحجم الكبير للنفقات العامة المبرمجة في إطار هذا البرنامج لهذين القطاعين. ولكن ما يلاحظ أيضا من خلال البيانات الإحصائية في الجدول أنه في سنة 2004 هناك زيادة كبيرة ومفاجئة في اليد العاملة الموظفة حيث بلغ معدل نمو التشغيل لسنة 2004 (20,15 %) بعدما كان يساوي في سنة2003 (4,75 %) بفارق 16,60 % وهذه الزيادة لم تكن زيادة حقيقية في التشغيل ناتجة عن زيادة في الإنتاج وإنما بسبب تغير طريقة المسح الإحصائي لليد العاملة الموظفة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات بحيث أدرج في هذا المسح إلى العمال المشتغلين فئة العمال غير المنتظمين والعمال الذين ينشطون في السوق الموازية وترتب على ذلك زيادة مفاجئة على اليد المشتغلة خلال سنة واحدة[1].

إن هذه الدراسة أظهرت أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا ومرهونا باستمرار الإنفاق على هذه القطاعات للمحافظة على مستوى التشغيل نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج باعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي فإن الاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحفيز النمو وخلق مناصب عمل يبقى مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات، كما يجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكبر قدر ممكن من العمل أو تلك المحفزة للقطاع الخاص، حتى يولد مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقيه متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم من خلال تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الإنفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب.

وقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005- 2009 لضمان فعاليته في التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني، فالنقطة الأولى تتمثل في محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج ومشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، أما الثانية هي ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، وتتمثل النقطة الثالثة في سوء عملية تحليل التكاليف.[2]

1- كرمية التوفيق، مرجع سبق ذكره، ص 11

2- نفس المرجع السابق، ص 12

المطلب الرابع: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية في الجزائر.

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. ويمكن إيجاز أهم الانجازات في النقاط التالية:[1]

- تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي و الاقتصادي.
- السكن ومشروع المليون سكن و الحد من البناء الهش و الاهتمام بالبناء الريفي.
- عصرنة قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء تجديد و ترميم الطرقات، الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، ميترو، ترامواي و شبكة الطرق السريعة...).
- تحديث و عصرنة المطارات و الموانئ، انجاز 03 مطارات و تحديث 17 مطار لتتماشى مع المعايير الدولية.
- 1280 محطة للتزويد بالماء.
- محاولة تحديث الموانئ مع متطلبات اقتصاد السوق، و جلب الشركات مثلما هو الحال بميناء بجاية التي تعالج اليوم بفضل الشراكة مع المؤسسة السنغافورية "بورتيك" ما بين 20و 25 حاوية في الساعة.
- الاهتمام بالمنظومة التربوية و محاولة تحديثها بإنشاءات جديدة، مطاعم، مكتبات، ربط المنظومة التربوية بالانترنت.
- تحسين الظروف المعيشية و مستويات الفقر
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به، بداية من إدراج البيئة في مختلف الأطوار التعليمية، إلى صدور قانون 01/19 المتعلق بتسيير و مراقبة و إزالة النفايات، إلى البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة، إلى وضع نظام وطني للاسترجاع و تثمين النفايات.
- تفكيك احتكار القطاع العمومي و توسيع حقل الخوصصة.
- الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل 100%.

-أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي احد أهم أهداف هذا البرنامج و الجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.

1- سجال فتيحة، سياسة الاستثمارات و أثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2010/2000، مذكرة الماستر LMD، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012، ص ص 95-96.

جدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2004.

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل النمو الحقيقي ل PIB%	2,6	4,0	6,9	5,5
نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"	1779	1783	2088	2553

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 295.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من سنة 2001 و قدر ب 2,6% إلى سنة 2003 و قدر ب6,9%، إلا انه عرف انخفاضا سنة 2004 حيث بلغ 5,5.%
- كما نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 1779 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004.

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

بالرغم من الانجازات التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، فإن بلادنا مازالت تواجه تحديات كبرى تتمثل بالخصوص في ضرورة مواصلة الجهد لتدارك التأخر الاقتصادي و التكنولوجي، و تخفيض مستوى البطالة بحيث يكون أكثر دلالة، و توفير أحسن الشروط لاندماج اقتصادنا ضمن الاقتصاد العالمي، و هذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع برنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009، استكمالا للمشاريع التنموية التي لم يتم إنهاؤها في البرنامج السابق.[1]

1- كرمية التوفيق، مرجع سبق ذكره، ص 12

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصاد، ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف[1]:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثّر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- **تحسين مستوى معيشة الإفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج ، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج، وعليه المجموع النهائي يصبح 8705 مليار دج[2].

ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي[3]:

1- World Bank : a Public Expenditure Review ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2

2 -World Bank ; op.cit. ; page 2

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول.

- تحسين ظروف معيشة السكان 45,5%.
- تطوير المنشآت الأساسية 40,5%.
- دعم التنمية الاقتصادية8 %.
- تطوير الخدمة العمومية4.8%.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال1.1%.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي و ذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي[1]:

- **تحسين ظروف معيشة السكان**: يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب1908.5مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي. ووُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 555مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

- **تطوير المنشآت الأساسية:** احتل المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل(700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، سدود و تحويلات (393مليار دج)، تهيئة الإقليم(10,15مليار دج).

- **دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية و هي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

1- كرمية التوفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- **الصناعة**: حيث خصص لهذا القطاع 13,5مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

- **ترقية الاستثمار**: حيث خصص له ما يقارب4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- **الصيد البحري**: حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

- **السياحة**: حيث خصص له ما قيمة 3,2مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية**: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

- **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها**: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات .

وخصص في هذا الإطار 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- **البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال**: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة61 محطة أرضية.
- **العدالة**: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثمّ فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.
- **الداخلية**: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- **التجارة**: إذ أنّه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف كإنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- **المالية**: حيث يهدف إلى تحديث و عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

المطلب الثاني: أثر برنامج دعم النمو (2005-2009)على مستوى التشغيل و البطالة.

يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية، فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، منها مليون منصب الأعوان الاقتصاديين و التشغيل العمومي، و مليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، ومن المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي 5% ، و علاوة على ذلك، يظهر الاهتمام بالتشغيل لدى المتعاملين الاجتماعيين، وقد اقترح الاتحاد العام للعمال الجزائريين إنشاء صندوق دعم الاستثمار للشغل خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من الملاحظ إذن تضافر وجهات النظر حول ضرورة منح الأولوية لمسألتي التشغيل والبطالة، و بالتالي فإن المسائل الأساسية التي تطرح حول الشغل هي:[1]

- إنشاء مناصب شغل جديدة
- طبيعة هذه المناصب: بالنظر لمميزات الطلب على اليد العاملة، احتياجات المؤسسة، المتطلبات الدولية للتأهيل.
- الحفاظ على الشغل الموجود
- إنتاجية العمل
- توزيع مناصب الشغل بين المناطق الجغرافية، بين مختلف الفئات الاجتماعية مما يعيدنا الى تحليل السياسات البديلة للشغل المطبقة و فعاليتها.
- مناصب الشغل المؤقتة و آثارها.

و الجدول أدناه يبين نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برامج دعم النمو 2005-2009.

1- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الجدول رقم (12) : نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط(%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل(%)	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين(%)	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة(%)	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة(%)	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية(%)	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
التجارة والخدمات التجارية(%)	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14
نسبة البطالة(%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12) أن نسب التشغيل في الفترة (2005- 2009) في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية 2,95%، ونجم عن ذلك انخفاض نسبة البطالة التي استقرت في حدود 10,2% سنة 2009.

كما نستخلص أن قطاع التجارة والخدمات التجارية حقق أعلى نسب نمو العمالة المشتغلة ، عكس قطاع الفلاحة الذي تضرر بفعل الظروف المناخية، كما شهد قطاع الصناعة نفس الوضعية بسبب ضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، حيث أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل من خلال زيادة نسبة العمالة المشتغلة ككل.[1]

1- تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 09.

الجدول رقم (13): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2005-2009)
أ-مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية و المؤسسات.	3166374
1-مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية.	571797
2-مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي.	675947
3-مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي.	66510
4-مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك.	155110
5-مناصب الشغل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل.	225353
6-ترتيب المساعدة على الاندماج المهني.	441914
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر.	428613
ب-مناصب الشغل الدائمة سنويا المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة.	1865318
المجموع أ + ب	5031692

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 10

من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (13) فإننا نستخلص النتائج التالية[1]:

- تحقق الالتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل ،حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة (2005-2009) .
- مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009) تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة ، بالإضافة إلى برنامجي عقود ما قبل التشغيل و الإدماج المهني .

1- نفس المرجع السابق، ص 10

المطلب الثالث: تقييم انعكاسات برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل:

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل، ومن خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول رقم (13) فإننا نستخلص النتائج التالية: [1]

أن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين و الوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة بـ 2437115 منصب عمل.

أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس(خلق)مناصب شغل حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70% أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30% وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5031692منصب شغل.

هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة؛ والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل القدرة في البرنامج، ولكن يبقى السؤال المطروح هل هذه المناصب المستحدثة هي مناصب تم استحداثها عن طريق ارتفاع الناتج المحلي أم عن طريق زيادة النفقات العمومية ولأجل الإجابة عن ذلك يمكن ملاحظة تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه والتي يبينها الجدول الموالي:

1- كرمية التوفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

الجدول رقم(14): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005- 2009 الوحدة(%):

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	11

المصدر: كرمية التوفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و أثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي11-12/نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص 14.

نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي قد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005- 2009 وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت سنة 2009 أين قدرت ب 10,5%وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مخصصاته لقطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

كما يوضح الجدول السابق أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة2005 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8,3 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا، وكذا ارتفاع معدل نمو خارج قطاع المحروقات لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

وما يمكن ملاحظته أيضا أنه بانتعاش معدل النمو خارج المحروقات فإنه سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، حيث انخفض معدل البطالة من 15,3%سنة 2005 إلى 11% سنة 2009، إن هذا الانخفاض يفسر أساسا بفعالية النشاطات خارج قطاع المحروقات التي أعطيت لها أولوية الإنفاق في إطار برنامج دعم النمو مثل قطاع البناء والأشغال العمومية وكذلك قطاع الخدمات، مما نتج عن ذلك زيادة في حجم العمالة المشتغلة، حيث سجلت أهم نسبة نمو للعمالة المشتغلة خلال هذه الفترة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي قدرت بـ 8,3 % كمتوسط معدل نمو للفترة 2005-

2009 وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط الذي ولده البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو العمالة المشتغلة وقدر بـ 5,4 % خلال نفس الفترة، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة المشتغلة بسبب تضرره بالظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعرف تذبذبا في معدلات نمو العمالة المشتغلة بسبب سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، حيث أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل من خلال زيادة نسبة العمالة المشتغلة، فقد ساهم بزيادة قدرها 12,5% مقارنة بسنة 2005، ولكن الأثر الإيجابي على حجم العمالة المشتغلة والتي تولد عنها زيادة في الطلب الكلي لم يؤدي إلى زيادة في تشغيل الجهاز الإنتاجي المحلي بل استفادت منه اقتصاديات بلدان أخرى بشكل كبير مثلما يؤكد ذلك حجم الواردات من السلع والخدمات الذي بلغ قيمته حوالي 50 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 191,3 %مقارنة بسنة2005، والتي ترجع بالأساس إلى زيادة واردات التجهيزات الصناعية بـ 80 %، المواد الأولية بـ 86,6 %، والتي تدخل في إطار مستلزمات مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا واردات كل من السلع الغذائية بـ 119,2 %والسلع الاستهلاكية بـ 41 %والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي على تلبيتها.

المطلب الرابع: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

اعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، و كميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات و تجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:[1]

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد البحري و الموارد المائية...).
- انجاز البنى التحتية من اجل الاستقرار و رجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة و الولائية و البلدية، تطهير المياه و المحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية و تحسين العلاج الاستشفائي.
- النهوض بقطاع الاتصالات حيث حققت مرتبة 12 إفريقيا.
- ترقية قطاع الأشغال العمومية و تحديثه.

1- سجال فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص97-98.

- الثورة الهادئة فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008.

نلاحظ أن هذا البرنامج تكملة للبرنامج السابق حيث يكملان بعضهما و يمكن أن نصف فترة 2005-2009 بفترة الإنعاش و ضمان ديمومة النمو و التنمية.

-أثر تطبيق البرنامج على معدلات النمو.

الجدول رقم (15): تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو خلال الفترة2005-2009.

السنوات / القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	102,7	116,8	135,3	171,0	139,8
معدل النمو الحقيقي لـ PIB%	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4
معدل النمو الحقيقي لـ %PIBخارج قطاع المحروقات.	4,7	5،6	6,3	6,1	9,3
نصيب الفرد من الـ PIB "دولار أمريكي"	3122	3456	3934	4692	3925,9

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 304.

يتضح من الجدول مايلي:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 5,1% سنة 2005 إلى 2,4% سنة 2009، بينما ارتفع خارج قطاع المحروقات من 4,7% سنة 2005 إلى 9,3% سنة 2009.
- أما متوسط نصيب الفرد قد ارتفع من 3122 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 4962 دولار أمريكي سنة 2008 نتيجة ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، و عرف انخفاضا سنة 2009 إلى 3925,9 دولار أمريكي بسبب تراجع أسعار النفط إلى 63 دولار أمريكي في حين وصلت إلى 100 دولار سنة 2008.

المبحث الرابع: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

و كتكملة لسلسلة الانجازات المحققة من البرنامجين للفترة 2001-2009 جاء البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014 و الذي سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010 و 2014 من النفقات ما قيمته 21214مليار دينار جزائري [1] ،أي ما يعادل 286 مليار دولار و قد شمل: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دينار جزائري إي ما يعادل130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار، وخصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال[2]:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين.
- أكثر من1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد220000سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010.

2- احمد نصير، مداخلة بعنوان: التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة:2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 12/11 نوفمبر 2014، جامعة البويرة، ص ص 7-8.

- و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب40 %من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج خصصت لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب500 مليار دج لتهيئة الإقليم .ما يقارب1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي أفاد بها أداة الإنجاز الوطنية خصص هذا البرنامج أكثر من 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- عبأت التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية التي يسرت من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فقد استفاد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، كل ذلك كان الهدف منه هو إنشاء 3ملايين منصب شغل خلال هذه الفترة.

و على صعيد آخر خصص البرنامج 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج لمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد فالجزائر خصصت خلال سنوات2010- 2014 غلاف ماليا قدر بحوالي286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة من البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل و البطالة.

إنه لجدير بالتذكير أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تكفلت الحكومة بتجسيده تمثل بالنسبة للسنوات الخمس الماضية في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل استفادت من غلاف مالي قدره : 350 مليار دينار لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل المؤقتة، لتضاف نتائج الدعم العمومي للتشغيل لحجم التوظيفات التي تمت في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي افرزها النمو الاقتصادي.

فبالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، كانت التوقعات للفترة 2010-2014 أفادت بما يلي: [1]

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- تنصيب300000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.
- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل6 %.
- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(البناء والأشغال العمومية ، الري ، السكن والنقل)،والقطاعات المولدة لمناصب شغل.
- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة (2000مليار دج)والفلاحة (1000مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين) من أجل الإدماج المهني .
- جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب (350 مليار دج) .

وبخصوص الهدف المتمثل في استحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي (2010-2014) ،فإنه كان من المتوقع:

- التنصيب الكلاسيكي(الوكالة الوطنية للتشغيل) : 200000 منصب شغل/السنة.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني :300000 منصب شغل/السنة.

1- تومي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- أجهزة إحداث النشاطات(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة):

100000 منصب شغل/السنة.

و منه فإنه خلال الفترة (2010-2014) ، كان من المفروض استحداث 600000 منصب شغل سنويا لتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % آفاق 2014.

يظهر محتوي البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(16): محتوي البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، و 1000 متوسطة، و 850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم، و تكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور ألإكمالي	تقليص نسبة شغل الأقسام، و تقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز و تجهيز 322000 مقعد بيداغوجي. و161500 سرير و 22 مطعما مركزيا. ومشاريع طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و 360000 سرير و 44 مطعما مركزيا. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%.	*تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	*34 برنامجا وطنيا للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء 200 مخبر بحث. *إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي والتقني. وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	انجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، و أكثر من 70	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص

		مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. * تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، وانجاز فضاءات رياضية أخري.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40

أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد خصص لها البرنامج مايلي:

الجدول رقم (17): البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لمختلف القطاعات.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	انجاز 2مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	*انجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها. والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 % في آفاق سنة 2014، و زيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحرى	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4,557 منصب شغل مباشر و13,671منصب شغل غير مباشر .	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة

		بقطاع العدالة.	
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، انجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي
قطاع العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	40 مليار دج	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين *استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية. 400000 عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح و وسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية. وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال-جنوب و شرق-غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم. وانجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء. وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة والمؤسسات ص. م. وترقية	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في

الاستثمار		مؤسسة مدرة لمناصب شغل	النمو الاقتصادي

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40.

المطلب الثالث: تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي 2010- 2014 على مستوى التشغيل والبطالة:

يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي استحدثته مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا و ذلك بالنظر إلى نسب البطالة و التشغيل خلال الفترة (2010-2014).

الجدول رقم (18) : نسب التشغيل و البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة النشاط(%)	41,7	40,0	42,0	43,2
نسبة التشغيل(%)	37,6	36,0	37,4	39,0
نسبة المشتغلين(%)	90,0	90,0	89,0	90,2
توزيعهم حسب قطاع النشاط				
الفلاحة(%)	11,67	10,77	09,0	10,6
الصناعة(%)	13,73	14,24	13,1	13,0
البناء والأشغال العمومية(%)	19,37	16,62	16,6	16,6
التجارة والخدمات التجارية(%)	55,23	58,37	61,6	59,8
نسبة البطالة(%)	10,0	10,0	11	9,8

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان، اثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، يومي 11-12 نوفمبر 2014، ص 7.

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة 2011 استحداث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و 396796 منصب

معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة. كما بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 1151000 شخص أي معدل بطالة قدر بـ 9, 8% على المستوى الوطني و هو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013، كما تم تسجيل تباينات هامة حسب السن و الجنس و المستوى الدراسي في وسط فئات العاطلين خلال أبريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8,8 % عند الرجال بارتفاع قدر بـ 0,5 نقطة مقارنة بسبتمبر 2013، و بالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات تراجعا ملموسا من 16,3 % إلى 14,2 % خلال نفس الفترة. أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا فقد انتقل من 21,4 % إلى 14,3 % بين سبتمبر 2010 و سبتمبر 2013 ليبلغ 13% في أبريل 2014، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16- 24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 و ابريل 2014 بحيث بلغ24,8 % و هو يمس كل شابا نشطا من أصل أربعة. [1]

وقدر عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى41,5%، و تميزت وضعية سوق العمل في أبريل 2014 بانخفاض حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسبتمبر 2013 و بارتفاع حجم السكان النشطين لدى النساء، و يبلغ عدد السكان النشطين حاليا 10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي نسبة تشغيل تقدر بـ 27,1%، و بلغ عدد النساء العاملات 1962000 أي نسبة 18,6% من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر 2013، وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين و السكان البالغين أكثر من 15 سنة بـ 35,5 % على المستوى الوطني (60,5 % لدى الرجال و 14,0 % لدى النساء). [2]

كما أبرزت بنية التشغيل حسب النشاط قطاع الخدمات (تجارة و خدمات) في نمو متواصل بحيث يمتص هذا الأخير 61,4 % من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية 16,5 % و الصناعة 12,6% و الفلاحة9,5%، أما حسب القطاع القانوني تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58,9 % من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام 61,9% من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري.وبهذا الانجاز وحسب وزارة العمل والتشغيل

1- كرمية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- نفس المرجع السابق، ص 16

والضمان الاجتماعي فان سياسة التشغيل ضمن المخطط الخماسي 2010 - 2014 حققت إلى حد ما 78بالمائة من أهدافها.[1]

1- نفس المرجع السابق، ص 17.

خلاصة الفصل الثالث:

تبين من هذه الدراسة أن الجزائر وبعد الوفرة المالية التي عرفتها في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الخماسي الذين رصدت لهم مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أنها في مجملها تبقى رهينة اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد أساسي يفوق98 % من الصادرات، وهذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة الذي يستدعي التنويع بهدف خلق مزيد من مناصب الشغل.

الــخاتمـــة

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية بمجموعة من المراحل، و عرف عدت تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، التي كانت لها نتائج و انعكاسات سلبية على معدلات النمو الاقتصادي في فترة اتسمت بالركود العام، مما أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسة بديلة في تنمية اقتصادها، و هي متمثلة في سياسة الإصلاح الاقتصادي، بهدف التخفيف من اثر الأزمة على الاقتصاد الوطني.

إلا أن الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي يبدو جليا تجربة الإصلاحات الاقتصادية، و كذا ضعف سياسة الاقتصاد الكلي، ومن بين المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي:

- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات كمولد للثروة، ضعف قطاع الإنتاج خارج المحروقات، وعدم فعالية المؤسسات العمومية.
- ضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري.
- الفساد الإداري وسوء التسيير، وانتشار البيروقراطية.
- تفاقم مشكلة البطالة و سوء الحالة الاجتماعية للفئة الهشة، مما يدل على وجود خلل كبير في نشاط التوزيع بالإضافة إلى انتشار الآفات الاجتماعية.

ومع العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، عرفت الجزائر في هذه السنوات الأخيرة استقرارا كليا متزايدا، و أداءات اقتصادية و مالية متينة، فالنمو القوي و المستمر خارج قطاع المحروقات، تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، و البرنامج الخماسي للتنمية، والتحكم في التضخم و التعزيز الواضح للوضعية المالية الخارجية كلها عوامل تشهد على متانة الاقتصاد الوطني، وقد ساهم المحيط الدولي المواتي فيما يتعلق بأسعار المحروقات و التسيير الحذر لموارد المحروقات في تسديد الديون الخارجية، وكذا ضخ مبالغ مالية ضخمة للبرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004) و (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004-2009) و (البرنامج الخماسي للتنمية للفترة2010-2014)، و قد حققت هذه البرامج نتائج ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي، وكذا في معدلات البطالة ، إلا أننا لا نجزم بعدم وجود بعض القصور أو النقائص حيث لم تحقق الأهداف المرجوة و لاتزال مناطق عديدة من الوطن (خاصة المناطق الريفية و الصحراوية) ولغاية اليوم تفتقر لأدنى شروط العيش، فهي في حالة حرمان و تهميش من حيث المرافق العمومية، الشغل، الغاز والكهرباء،...الخ.

و الجدير بالذكر أن سياسة الإنعاش التي شرع فيها بداية 2001 والتي تعتمد على سياسة انفاقية توسعية، تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيسيتين:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول؛
- تحرير الاقتصاد وإنهاء الحمائية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العبقات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي، وسياسة التشغيل بصفة خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات يجب أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني إستراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختبار الفرضيات:

1- تعتبر التنمية الاقتصادية من ابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أي دولة فهي عملية الانتقال الجذري و الجوهري للهياكل الاقتصادية. إذ أنها تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2- التنمية المستدامة مفهوم يربط بين حق الأجيال الحالية و الأجيال القادمة في تنمية الموارد و ترتكز على بعدين الاقتصادي و البيئي **و هذا ما يدل على أن الفرضية الثانية خاطئة،** فبعد البحث توصلنا إلى التنمية المستدامة في تفاعل بين البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي و البعد البيئي بالإضافة إلى البعد التكنولوجي

3- توجد علاقة وطيدة بين برامج الإنعاش الاقتصادي و مستويات التنمية المستدامة، **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج البحث:

- الإنعاش الاقتصادي كان ايجابيا على مستوى سنوات 2001 لغاية 2014 و بفضل سياسة استثمار عمومي و تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و تراجع نسب التضخم و تقليص حدم المديونية، و تراجع نسب البطالة كلها عوامل ساعدت البلاد على تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.
- إن السياسة التشغيلية استطاعت أن تقلص من حجم البطالة إلا أنها تبقى لم تحقق متطلبات و آفاق الجيل الجديد (خريجي الجامعات و مراكز التكوين...) الأمر الذي يدفع بالكثير منهم بالاتجاه إلى السوق غير الرسمي و الدخول في الأعمال غير الرسمية.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتنمية قطاعي السياحة والفلاحة والصناعة(القطاعات خارج مجال المحروقات)من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة؛

- تشجيع المشروعات الشبابية الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع الخاص وإزالة العوائق البيروقراطية.
- ضرورة وجود هيئة حكومية تعمل على تطبيق سياسة الإنعاش على ارض الواقع.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأولى في مجال التنمية ووضع استراتيجيات وخطط التنمية و بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية.

آفاق البحث:

في إطار الحديث على الإنعاش الاقتصادي و دوره في التنمية المستدامة في الجزائر تثار العديد من القضايا التي تزيد من البحث و التوسع، و لهذا نقترح دراسة العناوين التالية

- سياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على التشغيل و البطالة في الجزائر.
- أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي.
- أهمية برامج الإنعاش في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قـــائمـــة المراجـــع

قـــــائمـــة المـــراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية.

I- الكتـــــب:

1-إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني، أم أزمة تنمية، دار المستقبل العربي، لبنان، 1985.

2-إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

3-إبراهيم مشورب، التخلف و التنمية، دار المنهل، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

4-الاقذاحي هشام محمود، المعالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، مؤسسات شباب الجامعة، 2009.

5-جمال حلاوة، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

6-حربي مُحَمَّد عريقات، مقدمة في التنمية الاقتصادية ، دار الكرمل، الطبعة الثانية، الأردن، دون سنة نشر.

7-حسين إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية و التخطيط و معوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

8-دوجلاس موسشيت: ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

9-صبيحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر.

10-صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان، دار المعارف، مصر، 1970.

11-عبد الرحمان بيري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008.

12-عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار النشر و التوزيع، مصر، 2003.

13-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14-عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

15-عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2002.

16-عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2007 .

17-عثمان مُحَمَّد غنيم، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010

18-عمرو محي الدين، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، لبنان، 1972.

19-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1986.

20-مُحَمَّد الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد،دار البازوري العلمية، الطبعة 4، الأردن،2007.

21-مُحَمَّد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، الطبعة الأولى، مصر، 2008.

22-مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر، 2002.

23-مُحَمَّد عبد العزيز عجمية و مُحَمَّد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها نظرياتها و سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

24-مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2007. .

25-مُحَمَّد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1988.

26-مُحَمَّد محفوظ، العولمة و تحولات العالم، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، دون سنة نشر، 2003.

27-مُحَمَّد يونس و آخرون، مبادئ في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2003.

28-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

29-منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي،دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى،سوريا، 2003.

30-وداد احمد كيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

31-وليد الجيوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

II- الأطروحات و الرسائل:

1-زيروني مصطفى، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية، حالة اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000 .

2-فضيلة جنوحات إشكالية الديون الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة تخص الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3-شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011

4- علي حميدوش، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006/2005.

5- سعودي مُحَمَّد، اثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،2007.

6-لصاق حيزية، اثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

7-ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر-واقع و أفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

8- سجال فتيحة، سياسة الاستثمارات و أثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2010/2000، مذكرة الماستر LMD، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2013/2012.

III- الدوريات

1-التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية البحرين.

2-كولين ريز، النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 31، العدد ديسمبر 1993.

3-فيفك.ب ارور و تميم أ.بيومي، خفض الإنفاق العسكري في العالم من المستفيد منه، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، المجلد 31، مارس 94.

4-عبد السلام أيوب، أبعاد التنمية المستدامة، مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل 2002/11/01.

5-موهانا هونا سينغ، نهج الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2003، المجلد 30، العدد 04.

6-سكينة بوفامة، بعداش و فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.

IV- المؤتمرات و الملتقيات:

1-احمد ضيف، مداخلة بعنوان: اثر برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 11،12اكتوبر 2014.

2-احمد نصير، مداخلة بعنوان، التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة: 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش

الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 11،12اكتوبر 2014.

3-بوزيان الرحماني هاجر، ورقة بحثية بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ، المركز الجامعي بخميس مليانة.

4-تومي عبد الرحمان،مداخلة بعنوان: أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 11،12اكتوبر 2014.

5-حاجي فطيمة، مداخلة بعنوان تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة2000-2014، مقدمة الى المؤتمر الدولي حول سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 11،12اكتوبر 2014.

6-راضية اسمهان خزاز، مداخلة بعنوان: انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل و البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

7-كرمية التوفيق، مداخلة بعنوان: برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و أثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2014).الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014، يومي 12،11اكتوبر 2014.

V- التقارير

1-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة 14،تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة المستدامة، و التنمية الصناعية و تلوث الهواء، الغلاف الجوي و تغيير المناخ، ماي 2003.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

3-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة السابعة عشر، نوفمبر 2000.

4-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر.

5-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، جوان 2002.

6-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة 22.

7-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول (نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر) الدورة العادية 26 جويلية 2005.-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، الأردن.

8-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، استخدام التكنولوجيا الجديدة لصالح التنمية البشرية.

9-بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010

10-مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، 2002.

11-مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، جوان 2002.

12-ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/7/1.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1-Blande Programme de Soutien de la Relance Economique (septembre 2001 décembre 2003).

2-world bank : a Public Expenditure Review, Report N 36270 ; vol 1,2007